وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

– جامعة عمار الثليجي – الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص مالية وتجارة دولية

تحت عنـــوان

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي على الميزان التجاري في الجزائر

من اعداد الطالبين:

زواوي بلعيد

دبابي مريم

تحت اشراف الاستاذ :

د. عبد الحفيظي ابراهيم

اعضاء لجنة المناقشة:

د. مختاري عبد الجبار ..... رئيسا

د. مراد مصطفى .....مناقشا

د. عبد الحفيظي ابراهيم .....مشرفا

السنة الجامعية : 2024/2023

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين

والصلات والسلام على اشرف المرسلين نبينا محمد

وعلى آله وصحبه اجمعين

سبحان الله الذي وهبنا نعمة العقل، سبحان الذي يستحق الشكر

على نعمته وحده لا شريك له، سبحان الذي جعل لنا العلم نور

وهدانا سبيل الرشاد

أما بعد :

نتقدم بالشكر والتقدير عرفانا بالجميل إلى

الدكتور* - عبد الحفيظي ابراهيم* على تقبله الإشراف على هذا العمل.

كما نتقدم بشكرنا الخالصة إلى كل الأساتذة و جميع عمال

الإدارة و جميع موظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

و إلى كل من أمد لنا يد المساعدة من قريب وبعيد.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

إلى قدوتي في الحياة ورمز الاحترام والتقدير أبي

إلى هدية الرحمان منال الحب والحنان إلى التي علمتني الأصول والاحترام إلى أمي الغالية

إلى كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا وأسأل الله أن يحفظهم

إلى كل أخوتي وأخواتي

إلى كل الزملاء والزميلات

إلى كل الذين يسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
اهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	
الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجي	
المبحث الاول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب الثاني : خصائص واهداف الاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب الثالث : اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر	
المبحث الثاني : آثار ومخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب الاول : آثار الاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب الثاني : مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر	
المبحث الثالث: تطوير التجارة الخارجية في الجزائر وآثارها على الاستثمار	
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.	
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	
المطلب الثالث: علاقة التجارة الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر.	
المطلب الرابع : ربط الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية	
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري الجزائري	
المبحث الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة	

المطلب الأول: توصيف البيانات	
المطلب الثاني: منهجية الدراسة	
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج	
المطلب الأول: نتائج اختبار التكامل المشترك	
المطلب الثاني تحليل نتائج الدراسة	
خاتمة	
ملخص المذكرة	
قائمة المراجع	

فهرس الاشكال

العنوان	الصفحة
شكل(01): التمثيل البياني للمتغيرات والتوزيع الطبيعي للسلاسل الزمتية	
شكل(2): اختيار النموذج المناسب	
شكل(3): اختبار الحدود	
شكل (4): اختيار النموذج المناسب الثاني	
شكل (5): اختبارات كل من cusum و cusum of squares	

مقدمة

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مصدرا هاما لتدفق رؤوس الاموال وزيادة الاحتياطات من العملات الاجنبية التي تلعب دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمساهمة في النمو الاقتصادي بشكل عام، إذ هو حركة لمنظومة متكاملة من العناصر التي تساعد على تحقيق التنمية في اي اقتصاد، و عليه فالاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دورا مهما في دعم الاستثمار المحلي في الدول المضيفة له كون هذه الدول تعاني من نقص حاد في حجم الادخار المحلي بسبب التوجه نحو الاستهلاك لا نحو الادخار، وكل هذا راجع الى ضعف الدخول في الدول المضيفة خاصة النامية منها، حيث تشهد هذه الدول اوضاعا اقتصادية مزرية وهذا بسبب تخلفها في جميع الميادين جراء مرورها بأزمة المديونية التي كانت خانقة، و الفترات الاستعمارية التي عاشتها ومن هنا فإن ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر تعتبر بمثابة بديل للتمويل طويل الأجل، والقروض، بالإضافة الى كونه وسيلة فعالة للنهوض باقتصاديات هذه الدول حيث أن الاستثمار الاجنبي المباشر يكون مفيدا بالنسبة للدولة المضيفة واقتصادها على المدى القريب، حيث يحقق طفرة اقتصادية سريعة في جميع جوانب الاقتصاد في الدولة، لكن إذا نظرنا بشكل عام وشمولي على معدلات نمو الاقتصاد في تلك الدول سنجدها ضعيفة جدا وتكاد تكون ثابتة على المستوى البعيد، ولكنه يؤثر بشكل ايجابي على تشجيع المواطنين على الاستثمار وتقليل الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار وهي مشكلة تعاني منها جميع الدول النامية.

وتتمثل أهم مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر في جلب التقنيات التكنولوجية الحديثة معه مما يؤدي الى رفع مستوى وجودة الانتاج الى المقاييس العالمية، وتنمية كفاءات الموارد البشرية وإحداث تطوير في طرق واساليب الادارة، بالإضافة الى رفع معدلات التوظيف لحاجتهم الى أيدي عاملة لتشغيل المشروعات الجديدة ورفع معدلات رأس المال.

تعد التجارة الخارجية من اهم القطاعات الحيوية في اي اقتصاد حيث تعتبر مؤشر جوهري على القدرة الانتاجية و التنافسية للدولة، لأنها تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض

بالإضافة الى انها تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من اجل تحقيق المنافع المتبادلة، ولقد شكلت التجارة الخارجية محورا اساسيا في ابحاث المفكرين الاقتصادين الاوائل إذ تناولتها مختلف النظريات بالطرح والتحليل ولا تزال تشغل فكر الباحثين واصحاب القرار لتحليل الاسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية وكذا تحليل المكاسب المتوقعة من التبادل التجاري.

ومرت الجزائر بفترات صعبة كونها من البلدان النامية حيث شهد اقتصادها وبنيتها التحتية انهيارا بعد الاستقلال الا ان الدولة الجزائرية تسعى والى يومنا هذا للنهوض بالاقتصاد الوطني وذلك عن طريق استهدافها للقطاعات التي ترى فيها القاعدة الاساسية لبنائه، ومن أجل دفع عجلة التنمية نحو الأمام قامت بوضع جملة من التعديلات و سلسلة من برامج الإصلاح، كما عملت على وضع جملة من الحوافز لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رأس المال الاجنبي كون ان الاستثمار الاجنبي المباشر أصبح أداة هامة لدعم وتحقيق التنمية في أي اقتصاد وذلك نظرا للقوة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات والتي تجعل منها القوة الاقتصادية رقم واحد في العالم، وتسعى الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لتحرير تجارتها وتنويع اقتصادها باعتبارها من البلدان أحادية القطاع لاعتمادها على مصدر وحيد للدخل وهو البترول ومن اجل تقوية اقتصادها تتجه الجزائر للتركيز على الصناعات التصديرية والإحلالية للتقليل من الواردات، وكل ذلك لا يتأتى الا عن طريق الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

- الإشكالية:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل فمن النظام الاشتراكي الى النظام الحر مما دفع الدولة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي واتباع ما تفرضه متطلبات العولمة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تبني الصناعات التصديرية وتحرير تجارتها

الخارجية عن طريق تهيئة المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال، انطلاقا مما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

ما هو دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية الجزائرية ؟

وانطلاقا من الاشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ما السبب وراء التنوع في نظريات الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية؟

– هل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية تكاملية ام إحلالية؟

ما قوة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

بغرض الوصول الى النتائج المرجوة من الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1 الفرضية الرئيسة : يمكن صياغتها على النحو التالي:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية الجزائرية تأثير إيجابيا، أي بعلاقة طردية تكاملية وليست إحلالية.

الفرضيات الفرعية

يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

يعود السبب وراء تنوع النظريات المفسرة لكل من الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية للاختلاف الفكري بين المدارس الاقتصادية، وكذا النقص الذي تعاني منه هذه النظريات.

العلاقة التي تجمع بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية علاقة تأثير متبادل وهي علاقة تكاملية وليست إحلالية، إلا انه وفي بعض الأحيان تكون إحلالية.

ان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الجزائر علاقة متينة وقوية.

منهج الدراسة :

من اجل الوصول الى نتائج الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بوصف متغيرات الدراسة ومعرفة العلاقة بينهما خلال مجال الدراسة 2000-2021 بالإضافة الى المنهج التحليلي لتحليل طبيعة الظاهرة، ثم المنهج التاريخي لإبراز تطور الظاهرة عبر الزمن. ومن أجل معرفة الترابط بين متغيرات الدراسة فإنه تم الاستناد الى المنهج التحليلي الكمي المعتمد في الاقتصاد القياسي باستخدام برمجية Eviews8.

أهداف الدراسة:

- تبني الجزائر سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتطلب من ضرورة بناء أرضية تكون ملائمة لذلك.

- أهمية وحداثة الموضوع خاصة أن الجزائر تسعى للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وما ينتج عن ذلك تشجيع لرؤوس الأموال وتحرير التجارة الخارجية.

مواجهة الجزائر لتحديات كبيرة خاصة في ظل انخفاض اسعار النفط وهوما ينتج عنه من إيجاد حل بديل عن الصادرات النفطية باللجوء الى الانتاج الموجه نحو التصدير.

أسباب اختيار الموضوع

إن من أهم الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع هو:

-رغبة الطالبان في دراسة مواضيع تتعلق بالاقتصاد الدولي.

-الموضوع متعلق بتخصص مالية وتجارة دولية.

-أهمية الموضوع البالغة التي يكتسبها حيث أصبح محل نقاش العام والخاص.

الدراسات السابقة:

دراسة ريم ثوامرية (2018) بعنوان : الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية "دراسة قياسية لحالة الجزائر. هدفت الدراسة الى معرفة تأثر وتأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ببعضهما البعض من خلال الإسقاط على حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وذلك بإجراء دراسة قياسية بإستخدام برمجية Eviews التي توصلت من خلالها الى نتيجة مفادها أن تأثير بين الظاهرتين كان ضعيفا وسلبيا.

دراسة حفاف وليد (2019)، بعنوان تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال إفريقيا". جاءت هذه الدراسة لتتبع أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من خلال رصد إتجاهات وتطور الظاهرتين و ما تصيب الدول النامية، كما حاولت تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بشقيها الصادرات والواردات لدول الدراسة خلال الفترة 1990-2015 بالاعتماد على المنهج القياسي والذي توصل الى أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

دراسة مرابط محمد (2019)، بعنوان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية .. هدفت الدراسة الى تقييم أثر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية (الصادرات الواردات) في بعض الدول العربية (الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بإستخدام نموذج الجاذبية المعدل، وقد تبين من خلال نتائج تقدير نموذج الصادرات الى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في كل من الجزائر، السعودية والإمارات غير أن مستوى التأثير ضعيف جدا في الجزائر مقارنة بالسعودية والإمارات في حين وجود علاقة إحلالية في مصر، كما توصل من خلال نموذج الواردات الى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات في الدول الأربعة.

دراسة حفاف وليد (2019)، بعنوان تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال إفريقيا". جاءت هذه الدراسة لتتبع أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من خلال رصد إتجاهات وتطور الظاهرتين و ما تصيب الدول النامية، كما حاولت تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بشقيها الصادرات والواردات لدول الدراسة خلال الفترة 1990-2015 بالاعتماد على المنهج القياسي والذي توصل الى أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

دراسة مرابط محمد (2019)، بعنوان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية. هدفت الدراسة الى تقييم أثر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية (الصادرات الواردات) في بعض الدول العربية (الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بإستخدام نموذج الجاذبية المعدل، وقد تبين من خلال نتائج تقدير نموذج الصادرات الى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في كل من الجزائر، السعودية والإمارات غير أن مستوى التأثير ضعيف جدا في الجزائر مقارنة بالسعودية والإمارات في حين وجود علاقة إحلالية في مصر، كما توصل من خلال نموذج الواردات الى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات في الدول الأربعة.

الفصل الاول:

الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجي

تمهيـــد:

لقد تزايدت اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الاعوام الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من الحكومات هذه دول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الاجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات الى تحقيق الارباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

مع عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة واصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فلقد تزايدت اهمية ودور الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الاخيرة، بحيث اصبحت من اهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية.

وفي ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، فان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تواجه اليوم عقبات وتحديات عديدة مرتبطة بظاهرة العولمة، واشتداد المنافسة وتسارع وتيرة الابتكارات والاختراعات على الساحة الدولية من جهة، ومن جهة اخرى ضرورة وفاء الجزائر مع الشركاء الاجانب وما يلجم عن ذلك من رفع للقيود والرسوم الجمركية وتحرير التجارة، والذي يفرض على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل المنافسة مع الوضع التنافسي الجديد.

المبحث الاول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

ان الحديث عن الاستثمار الاجنبي المباشر لا ينقطع، كونه ظاهرة اقتصادية نالت ومازالت تنال بالقدر الكافي من الاهتمامات الاقتصاديين ورجال الاعمال وكذلك الدول المتقدمة او النامية، كما يعبر عن تدفقات رؤوس الاموال من بلد لأخر ويمثل مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي.

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد زاد اهتمام المنظمات وكذلك الدول بالاستثمار الاجنبي المباشر وهذا نتيجة للإيجابيات التي سوف تتحقق من جراء استقطابه او توجهه نحو الخارج، من ثم فقد تعددت المفاهيم المرتبطة به.

اولا_ تعريف الاستثمار

فحسب المعاجم الاقتصادية المختلفة ورد تعريف الاستثمار على انه: اي استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح دون الالتفات المعرف الى شكل الاستثمار اذا كان اصول حقيقة او مالية.[1]

اما لبرت فعرفه على انه: الاستثمار عملية تهدف الى انتاج السلع رأسمالية التي ليست مستهلكة في المرحلة الحالية، وتستعمل لإنتاج سلع في المرحلة القادمة[2].

وكذلك عرف الاستثمار: انه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل انتاجية جديدة او لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الانتاجية.

ويعرف كذلك: استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الانتاجية القائمة او تجديدها[3].

ويعرف على انه: الاضافة الى رصيد المجتمع من رأس المال لتشييد المباني سكنية جديدة مصانع جديدة، الآلات جديدة فضلا عن انه اضافة المخزون من المواد الاولية والسلع التامة الصنع او النصف مصنعة، فالاستثمار هو اضافات الى المخزون فضلا عن رأس المال الثابت[4].

---

1 محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص14.

2 لزين منصوري، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص17.

3 علي مطاي، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2016/2015، ص3 .

4 كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص15.

يعرف الاستثمار على انه توظيف الاموال في مشاريع مختلفة الهدف منه في نهاية المشروع الاستثماري للحصول على ارباح.

ثانيا_ تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد حوى الادب الاقتصادي العديد من التعاريف العملية لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر حيث اننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الاجنبي المباشر على انه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة.[5]

كما يعرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الاجنبي المباشر: على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الاداري بين شركة في القطر الام (القطر الذي تنتمي اليه الشركة المستثمرة) وشركة او وحدة انتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار).[6]

اما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على انه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الاصلي) والذي من خلال يستعمل اصول في بلدان اخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها[7].

يتضح من التعريفات السابقة ان: المؤسسة الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الاجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة صاحبة رأس المال، بغرض انشاء مشروع طويل الاجل يتولى المستثمر ادارته كليا او جزئيا ذلك خدمة المتمثل في تحقيق الربح .

كما يقصد بالاستثمار الاجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الاجانب ويمتلكونها او يشاركون المستثمر الوطني فيها، او يسيطرون فيها على الادارة، حيث تتميز هذه

[5] كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستير، تلمسان، ص 2011، ص5.
[6] علي عبد القادر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، قضايا التنمية في الاقطار العربية، مجلة الباحث، العدد 31، ص4.
[7] بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وافقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تلمسان، 2007، ص19.

الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تعتبر استمارات طويلة الاجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الادارة.

ثالثا_ دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر:

ان القيام بالاستثمارات الاجنبية المباشرة يتمحور اساسا حول دافعين رئيسيين هما:

أ- دوافع تصدير الاستثمار الاجنبي المباشر:

من الممكن ان تلجأ الشركات والافراد الى الاستثمار في بلدان اخرى غير بلدانهم وذلك سعيا لتخفيض اهداف معينة تذكر منها:

_سهولة قيام الشركات الاجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والاسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب امتلاكها للتكنولوجيا المتطورة ووفرة رأس المال فيها

_زيادة صادرات البلد المصدر للاستثمار الاجنبي المباشر

_الاستفادة من فرص الربح في الدول المضيفة وبالتالي فان الشركات الاجنبية تحقق ارباحا من استثماراتها الاجنبية تفوق كثيرا ارباحها من استثمارها داخل موطنها

_الاستفادة من وفرات الحجم على مستوى الانتاج الاقل قيمة من زيادة نفقات النقل، عندما يصبح من الافضل انشاء مصانع جديدة في البلدان التي يوجد فيها المستهلكون مثل: صناعة الصلب والكيماويات التي من الممكن ان تحقق وفرات كبيرة الحجم ومهمة الى درجة جعل مستوى المردودية يبرر وجود وحدة انتاج ضخمة في بلد واحد

_ايجاد اسواق لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي تستطيع هذه الشركات تسويقها في مواطنها

_تفضيل المديرين للشركات الام في الشركات متعددة الجنسيات خلق وحدة صناعية في البلد المضيف، مما يكسب الفرع اهمية اكبر داخل المجموعة، ويسهل علاقته مع الدولة المضيفة

_الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المصنعة مثل: انخفاض اجور الايدي العاملة

_التقليل من المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات الاجنبية

_تفادي المضاربات بين المستثمر الاجنبي ومستمر الدولة المضيفة التي تنشأ من الرسوم الجمركية وتكاليف النقل المضافة على تكلفة الانتاج في ذات البلد المضيفة

_ الاستفادة من قوانين تشبع الاستثمار والاعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من البلدان المستمرة فيها من اجل استقطاب الاستثمارات اليها ومن اهمها: تقديم الحوافز الفردية، وتوفير الفرص الاستثمارية الدائمة، اعطاء ضمانات للمستثمرين، وتوفير انظمة المعلومات وغيره.[8]

ب-**دوافع استقبال الاستثمار الاجنبي المباشر:**

وتتجلى دوافع الدول المستثمرة فيها من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الاجنبية المباشرة في النقاط التالية :

_المساهمة في رفع مستوى الصادرات وتعيين ميزان المدفوعات للدول المستثمر فيها وخاصة عند قيام المشروعات المعينية بتصدير منتجاتها الى خارج

_التخفيض من حجم الواردات وذلك من خلال الانتاج المحلي

_لها دور فعال في التنمية الاقتصادية، حيث تلجأ الدول النامية الى الاستعانة بالموارد والمدخرات الاجنبية الناشئة عن قصور الموارد الخارجية التي تحصل عليها البلدان النامية من صادراتها المتطورة وغير المتطورة

_الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الادارية الجيدة في الدول الاجنبية، اذ ان قيام الشركات الاجنبية باستثمار اموالها في مشاريع معينة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا.

ثالثا_ اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

إن اشكال الـ FDI من وجهة نظر الشركات غير الوطنية اي المستثمر الأجنبي هي بمثابة المسارات او الطرق او الأساليب لغزو الأسواق العالمية. وتختلف هذه الاشكال حسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المضيفة وكذلك فإن طبيعة النظام السياسي السائد تلعب دوراً في تحديد نوع وشكل الـ FDIوتلعب خصائص الشركات غير الوطنية دوراً في تحديد شكل الـ FDI من حيث حجم الشركة وعدد العمال وانواع المنتجات التي ينتجها وخبرتها في السوق المستهدف. فضلاً عن العائد المتوقع والكلف المتوقعة من المشروع.

أ- أشكال وأنماط الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بعنصر الملكية:

هناك أشكالاً وانماط للاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة بعنصر الملكية وهي-:

الاستثمار المشترك[9]

[8] سعد خلف عبد الوهاب البذاري، العولمة في الميزان الاسلامي، دار السراء، الاردن، 2004، ص12

ان الاستثمار المشترك كما عرفه Kolde ، هو احد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه او يشارك فيه طرفان)او شخصيتان معنويتان(أو أكثر من دولتين مختلفتين بصف دائمة ، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل يمتد إلى الادارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلاقات التجارية.

ومن مبررات إقامة المشاريع المشتركة هي الكلفة العالية التي يتطلبها انشاء بعض المشروعات الكبيرة التي لا تستطيع البلدان النامية وحدها تحملها ، فضلاً عن القيود التي تفرض من قبل البلدان النامية على الملكية الأجنبية للمشاريع المحلية مثل المكسيك والهند والتي تطالب ان تكون شركاتها المحلية لها غالبية الأسهم في اي مشروع استثماري.

كما وان المشروعات المشتركة تعمل على تدنية تحويلات الارباح للخارج ومن ثم تعزيز وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، فضلاً عن ان المشاريع المشتركة تعدو وسيلة لإحباط الحماية ضد الواردات فمثلاً ان اليابانيين (شركة تويوتا) عملت بشكل متزايد مشاريع مشتركة مع الشركات الأمريكية في عقد الثمانينات وذلك للخشية من ارتفاع درجة الحمائية التي تقيد وصولهم إلى الاسواق الأمريكية

ويعد الاستثمار المشترك من أكثر انواع واشكال (FDI) قبولاً، في البلدان النامية وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، وذلك لأنه ساهم في زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص عمل فضلاً ، عن تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تحسين القدرة التنافسية للصادرات او الحد من الاستيراد، وكذلك تخفيض درجة تحكم الطرف الاجنبي في الاقتصاد الوطني، وتنمية الملكية الوطنية وتنمية القدرات الإدارية لرجال الاعمال والعاملين في هذه المشروعات.

الاستثمار المملوك بالكامل:

ويعتبر من اكثر اشكال (FDI) تفضيلاً للشركات غير الوطنية وذلك للمزايا المتحققة منه، وهي توفر الحرية الكاملة في ادارة المشروع الانتاجي والخدمي والتغلب على القيود الجمركية والتجارية.

حيث تقوم الشركات غير الوطنية بكامل العملية الاستثمارية في البلد المضيف بدءاً ، بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع، والتصاميم اللازمة ، واحضار الخبراء والفنيين وكافة المعدات والآلات والاشراف على المشروع والمباشرة بالإنتاج دون مشاركة الطرف المحلي، إلا أن هاجس وخطر المصادرة والتأميم الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان المضيفة هي اهم سلبيات هذا الشكل من

[9] UNCTAD, World Investment Report, 2004, Newyork and Geneva

(FDI). أما بالنسبة للبلدان النامية فإنها تتردد في هذا الشكل من (FDI) خوفاً من التبعية الاقتصادية والتأثيرات السياسية المترتبة على ذلك فضلا عن سيادة حالات الاحتكار.

اما مزاياه ، فهي تدفقات رؤوس الأموال المصحوبة بالمهارات الادارية والتسويقية فضلاً عن التكنولوجيا التي هي أمس الحاجة لها. وعلى الرغم من كل ذلك، فأن الاحصاءات المتعلقة بالـ FDI تشير إلى أن كثير من البلدان النامية المضيفة له ، لم تعد تتردد بقبول هذا النوع على الرغم من سلبياته ، وذلك لحاجتها الماسة الى تحديث قاعدتها الإنتاجية[10] .

المناطق الحرة :

تعددت التعاريف التي اطلقها الباحثون والمنظمات الدولية على المنطقة الحرة ، ويعزي ذلك إلى كثرة وتنوع الاشكال ظهرت بها هذه المناطق على وفق طبيعة الأنشطة التي تمارس فيها وتطورها تاريخياً.

وتعرف وفق المفهوم الشامل بانها (جزء من اراضي الدولة يقع عادة على موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو عن طريق بري دولي او منفذ حدودي، يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وزراعية وتجارية وخدمية، وذلك من أجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة، يخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة ، غيرانه يخضع لهذه الدولة ادارياً وأمنيا[11]

وللمناطق الحرة ابعاد كثيرة منها:

. خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية والمحلية.

–انها فرصة لتجاوز العقبات والقيود الإدارية والجمركية والتجارية.

–تساهم في نقل وتوطين التكنولوجيا.

–خلق فرص عمل جديده اضافة إلى التدريب على المهارات الحديثة.

–تساهم في زيادة النقد الأجنبي وتنويع مصادر الإيراد.

–تنمية وتطوير البنى التحتية.

–تنشيط حركة الصادرات.

[10] Robert J. Carbauph, International Economics, USA,2000,P326

[11] لأسكوا، تقيم المناطق الحرة ـ جوانب الصناعة والنقل ـ دراسة حالة مختارة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 10

–تحفيز النمو الصناعي وتطوير اساليب الترويج والتسويق والتنظيم.

–تطوير قطاع النقل سواء البري ام البحري والجوي.

مشروعات او عمليات التجميع

تعني قيام البلد المضيف بعقد اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والمضيف المحلي يتم بموجبها قيام الشركة الأجنبية بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها، ولتصبح فيما بعد منتج نهائي، كما تقوم الشركة الأجنبية بتقديم الخبرة والتصاميم للمصنع وطرق الصيانة والتخزين وغيرها ويقوم الطرف المحلي بتجميع ذلك المنتج في بلده، مقابل عائد معين متفق عليه[12]

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الغير مرتبط بعنصر الملكية:

_تعاقد الانتاج الدولي من الباطن

وهي اتفاقية بين وحدتين انتاجيتين يقوم بموجبها احد الاطراف (مقاول الباطن) بإنتاج وتوريد او تصدير قطع غيار والمكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة الطرف الأول والأصيل الذي يقوم باستخدامها في انتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامتها التجارية. وقد تنطوي الاتفاقية على ان يقوم الأصيل بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل.

_عقود التراخيص

وهو اتفاق او عقد تقوم بمقتضاها الشركة غير الوطنية بالتصريح للمستثمر الوطني بالدولة المضيفة لإستخدام براءة الاختراع والخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد مادي معين، وقد يشمل الترخيص التصميمات الهندسية والصناعية والتدريب وأساليب ضبط الرقابة على الجودة والتصميم الداخلي للمصنع.

_عقود عمليات تسليم المفاتيح

هو عقد بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما أن يصل المشروع الى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني.

_عقود الإدارة

[12]الاسكوا، تقيم المنطقة الحرة ـ جوانب الصناعة والنقل، دراسة حالة مختارة في الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك 2003 ص 31

اتفاق او مجموعة ترتيبات واجراءات قانونية يتم بمقتضاها أن تقوم الشركة الأجنبية بإدارة جزء أو كل العمليات والأنشطة الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف لقاء عائد مادي او مقابل المشاركة في الارباح[13] .

المطلب الثاني : خصائص واهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا : خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

من اهم خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر، الذي يميزه عن الاشكال الاخرى من الاستثمارات الدولية هي قدرة المستثمر الاجنبي على ممارسة الرقابة على استخدام رؤوس اموال المستثمر. وبعبارة اخرى من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة، غير المقيمين يستطيعون تسيير او التأثير في النشاط الانتاجي للبلد المضيف. وهذه التأثيرات تبرز من عدة مؤشرات اقتصادية : النمو والعمل، حجم ومحتوى التبادلات الخارجية الهيكلية التنافسية للسوق، تحويل التكنولوجيا، تأهيل اليد العاملة ...الخ. فالدول

المضيفة غيرت حاليا نظريتها نحو الاستثمار الاجنبي المباشر، علما ان في سنوات 1950 و1960 الاستثمار الاجنبي المباشر كان ينظر له بكثير من عدم الثقة في البلدان السائرة في طريق النمو، اذا كان IDEايعتبر عامل سيطرة او هيمنة، اما الان اصبحت الدول تتسابق لجذبه باعتباره وسيلة تمويل دولية فعالة بديل عن المديونية. من اهم خصائصه نجد:

_انخفاض درجة التقلب:

ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يتميز بالاستقرار اذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الاجنبية، وهذا راجع الى طبيعة الاستثمار الاجنبي المباشر في حد ذاته، اذ قد يتطلب توقيف او انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا امام صاحب المشروع، اضافة الى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعتبر هي الاخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الاجنبي على البقاء. وفي المقابل تعتبر الاستثمارات الاجنبية قصيرة الاجل تتأثر كثيرا بالأزمات. لذا هذه الخاصية تجعل الاستثمار الاجنبي المباشر عند تمركزه في البلدان المضيفة يستقر لمدة طويلة الاجل، هذه الخاصية تجعل الشركات متعددة الجنسية تتمركز عن طريق وحدات انتاج عملاقة يتطلب انجازها مدة طويلة، وبالتالي فمدة حياتها في البلد المضيف هي طويلة، تلزمها البقاء لاسترداد كامل استثمارها، اضافة الى ان عقود بقائها في البلد المضيف تكون دائما عقود طويلة الاجل، الهدف منها المحافظة على

[13] UNCTAD, World Investment Report, 2005, P298.

مناصب الشغل لأبناء البلد المضيف لأطول مدة ممكنة وبالتالي الثبات وانخفاض درجات التقلب هي خاصية من خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر.

توجهات الاستثمار الاجنبي المباشر:

ان الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الاجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الاخير عبر مختلف انحاء العالم، وفي هذا الصدد تبين الدراسات التي اجرية عبر العديد من السنوات ان الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر، والنسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية يسيطر على حصة الاسهم فيها عدد قليل من دول اسيا وامريكا اللاتينية، وذلك لظروف تاريخية كون الشركات متعددة الجنسية غالبا ما يكون منشأها هي الدول المتقدمة، كذلك لعامل السيطرة على منابع المواد الاولية والتجارة الدولية لظروف استعمارية[14] .

ثانيا : اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

أ- من جانب المستثمر:

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الاهداف عن طريق الاستثمار وتتمثل هذه الاهداف في :

- ✓ تحقيق العائد وهو هدف الاستثمار مهما كان نوع الاستثمار من الصعب أن تجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح
- ✓ تكوين الثروة وتنميتها يقوم الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتأمين الحاجة المتوقعة وتوفَت السيولة لمواجهة تلك الحاجات وبذلك يسعي المستثمر إلى تحقيق الثروة في المستقبل
- ✓ المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنزف من قيمة موجوداته مع مرور الزمن، بحكم ارتفاع الاسعار وتقلبها
- ✓ المحافظة على الاصول المادية او المالية التي يمتلكها المستثمر وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبالتالي تجنب هذه الاصول والتأثيرات السلبية لهذه المخاطر المتوقعة وبالتالي تجنب هذه الاصول التأثيرات السلبية لذه المخاطر

[14] منور اوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ص99.

- ✓ استمرار الدخول وزيادتها ويمثل هذا الهدف من اهم طموحات هذا المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الانتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من نشاطات جديدة.

ب- بالنسبة للدول المضيفة :

- ✓ تسعى الدول المضيفة لتحقيق مجموعة من الأهداف:
- ✓ دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات
- ✓ زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- ✓ زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة
- ✓ تنويع هيكل إنتاج الصادرات وتقليل الاختلال في هيكل الانتاج، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي
- ✓ اكتساب عنصر المعرفة والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة.[15]

المطلب الثالث : اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

1.النمو الاقتصادي:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة للاستثمار –التي يتم الاستثمار فيها، ويظهر ذلك بوجود الاتفاقات التجارية الدولية التي تحفز وجود الاستثمار الأجنبي بين الدول، مما انعكس إيجابيًا على حجم التجارة بين الدول وتشجيع النمو الاقتصادي، وينعكس الأثر الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توسيع الأسواق في الدولة المضيفة وبالتالي المساهمة في زيادة

[15] يوسف مسعداوي ، تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة عملية سداسية محكمة، العدد3، جامعة بسكرة، 2000، ص166.

النمو الاقتصادي، والجدير بالذكر أن الأسواق النامية يتأثر نموها بشكل أكبر بسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.خلق الوظائف وفرص العمل

يغلب الشكل الاستثماري للاستثمار الأجنبي المباشر على هيئة إنشاء شركات وأنشطة تجارية جديدة في الدولة المتلقية للاستثمار، والذي ينعكس في الدولة المضيفة على خلق الوظائف الجديدة وزيادة الطلب على العمالة وزيادة الرواتب.

3.تنمية الدول النامية

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرًا مهمًا لاقتصادات الدول النامية، حيث إن الدول النامية تحتاج لهذه التمويلات والخبرات لتحقيق التنمية الشاملة؛ خاصةً في مجال البنية التحتية والماء والطاقة وفي مجال خلق الوظائف ورفع الرواتب، ولعل أهم ما ترغب به الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر بعد رفع العمالة هو الحصول على التكنولوجيا الحديثة في العالم، بالإضافة إلى الحصول على الخبرات الفنية والتقنية المختلفة.

4.تنمية الشركات

تلجأ الشركات للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة –خاصةً النامية– لهدف الاستفادة من مميزات تقدمها الدول المستضيفة للمستثمرين فيها، ولذلك تتمتع الشركات المستثمرة بميزة توسيع وتنويع أسواقها المستهدفة، بالإضافة إلى التمتع بالميزات الضريبية والحوافز والمعونات التي تقدمها الدولة المستضيفة، والجدير بالذكر حصولها على تفضيل بالتعرفة المتنوعة، والأهم من كل ذلك تخفيضها لتكاليف إنتاجها بسبب انخفاض تكاليف العمال نسبيا وتقليلها للمخاطرة.

5.تنمية الدولة المضيفة

تسعى الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لأهمية الفوائد –الاقتصادية غالبًا– التي ستعود على الدولة المستضيفة للاستثمار، ومن أبرز تلك الفوائد دعم الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد ونموه، وتخفيض البطالة في الدولة؛ بسبب خلق فرص للعمل جديدة، بالإضافة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية رأس المال البشري في الدولة، والاستفادة من الخبرات والمهارات المتعلقة بالإدارة.[16]

[16] منور اوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ص99.

المبحث الثاني : آثار ومخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر

تعمل البلدان النامية و المتقدمة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مستهدفة تحقيق مزايا عديدة. غير أن هذه المزايا قد تصاحبها عيوب أو أثار غير مرغوبة و لا محبذة، خاصة في الأجل الطويل. مما جعل الآراء تختلف حول الحصيلة النهائية لهذا الاستثمار بالنسبة للبلد المضيف له.

كما أن لكل استثمار مخاطره، و تزداد هذه المخاطر عندما ينتقل المستثمر من بلده الأصلي إلى بلد أجنبي بفعل الظروف المغايرة و الجديدة و المحتملة الوقوع مستقبلا. لأن المدى الزمني للاستثمار طويل، مما يزيد من احتمال وقوع بعض الأحداث غير المرغوبة من طرف المستثمر الأجنبي و المضرة به.

و في بداية هذا المبحث سنتناول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف له دون تلك التي تقع على البلد المصدر للاستثمار أو على المستثمر الأجنبي ذاته. وهذا نظرا لأهمية هذه الآثار على البلد المضيف و تنوعها و اختلاف الرأي بشأنها من جهة، و من جهة ثانية، أن أغلب الدراسات في هذا الشأن تشير إلى ايجابية آثار هذا الاستثمار على المستثمر و البلد المصدر له. ثم نناقش مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فقط، باعتبار أن هذه الأخطار تأتي في مقدمة محددات حركة هذا الاستثمار الأجنبي.

المطلب الاول : آثار الاستثمار الاجنبي المباشر

1- آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف :

تمثل الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعا لجدل قوي بين المؤيدين و المعارضين له. و هذا من خلال ترجيح آثاره الايجابية عن آثاره السلبية أو العكس، في الأجل القصير و المتوسط و الطويل.

وسنقوم أدناه بعرض و تحليل أهم الآثار الايجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر و أكثرها تداولا في الأدبيات الاقتصادية، و ذلك بهدف توضيح كيفية تعظيم المكاسب و التخفيض من أعباء هذا النوع من الاستثمار، أي الاستفادة من آثاره الايجابية و تحجيم آثاره السلبية غير المرغوبة.

2- الآثار على الاستثمار الداخلي.

و نقصد بالاستثمار الداخلي كل أنواع الاستثمارات الحقيقية – أي باستثناء الاستثمارات المالية- التي تنجز داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني سواء من طرف المقيمين و غير المقيمين، و يمكن تلخيص

أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي في ثلاثة عناصر أساسية هي: الأثر الكمي و الأثر النسبي أو الأهمية النسبية و الأثر النوعي.[17]

3- الأثر الكمي.

و نقصد به تطور حجم الاستثمار الإجمالي في اقتصاد البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في حجم الاستثمار الداخلي عندما يدخل (الاستثمار الأجنبي المباشر) منشئا وحدات إنتاجية جديدة و/أو مضيفا أصولا إنتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل. مع اشتراط عدم استخدام الموارد المالية المحلية في تمويل هذا الاستثمار. لأن استخدام هذه الموارد من طرف المستثمرين الأجانب يعني حرمان نظرائهم المحليين من إحداث نفس الزيادة في حجم الاستثمارات الداخلية.

4- الآثار على ميزان حركات رأس المال :

يفترض أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثر ايجابي على هذا الميزان نتيجة تدفق العملات الأجنبية الضرورية لإنجاز هذا الاستثمار. و هو افتراض غير صحيح في جميع الحالات بالنظر إلى العاملين التاليين:

طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر (مصدر التمويل).

العملة المستخدمة في سداد تكاليف إنجاز أو حيازة المشروع الاستثماري.[18]

المطلب الثاني : مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر

لكل استثمار مخاطره، و هي مختلفة و متنوعة باختلاف و تنوع الاستثمار سواء من حيث حجمه أو موقعه أو مجال نشاطه أو امتداده الجغرافي.. الخ، و الحديث عن مخاطر الاستثمار على هذا النحو ليس من اهتمام هذه الدراسة، لذلك سنكتفي بتلخيص أهم المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر خارج وطنه .

يمكن تلخيص أهم المخاطر التجارية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي فيما يلي :

1.خطر العائد على الاستثمار:

[17] Hufbaur, G. and Adler, F. "Overseas Manufacture investmenet and the balance of payments" U.S. Treasury department, Washington D.C. 1968, P.16

[18] براكاش لونجاني، و عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38 العدد 2، جوان 2001، ص8.

يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول والأساسي لانتقال المستثمر إلى الاستثمار خارج بلده، و ينبغي أن تكون هذه الأرباح أكبر مما يحقق في البلد الأصل، حتى يغطي المخاطر الأخرى. غير أن عدم توفر المعلومات الضرورية الكافية عن البلد المضيف أو تغيرها بسرعة يجعل توقعات تحقيق العائد المستهدف مضطربة.

2.خطر المنافسة

قد يكون دافع المستثمر الاستثمار خارج وطنه الهروب من المنافسة المحلية، غير أنه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصلي حاضرا و مستقبلا. فالشركات الدولية تفضل الدخول إلى " السوق الذي يمكن أن تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد، و تهرب عادة من الأسواق التي تفتقد فيها ذلك . و على الشركة أن تضع في حسبانها حاضر و مستقبل مركزها التنافسي و من الأخطار التنافسية التي قد يواجهها المستثمر الأجنبي، الإجراءات التمييزية التي يتخذها البلد المضيف للاستثمار لفائدة المستثمر المحلي، مما يحسن في الوضع التنافسي لهذا الأخير على حساب المستثمر الأجنبي. و هذه أمور يحتمل وقوعها في المستقبل و من الصعب مواجهتها.

3. قيود الاستيراد

قد يتعدى أثر الرقابة على النقد الأجنبي في البلد المضيف للاستثمار إلى الحد من قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية و قطع الغيار غير المتوفرة في السوق المحلي . أو قد يضع البلد حدود كمية للواردات من بعض المواد أو يمنع استيرادها في حالة توفرها في السوق المحلي بغض النظر عن أسعارها و جودتها. و كلها حالات تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى تخفيض الإنتاج مما يزيد في تكلفة الوحدة الواحدة بفعل التأثير العكسي للتكاليف الثابتة.

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد توالت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والأسباب الكامنة وراء تلك الاستثمارات، إلى جانب جملة الآثار المترتبة عنها، ويبدو أن هناك تداخلا وتباينا بين العوامل المؤثرة في تكوين قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء ارتبط ذلك بظروف الدولة المضيفة أو بظروف الدولة الأم أو بتلك الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجذور الفكرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض أهم النظريات ثم تقييمها.

التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هده النظريات فيما يلي:

النظرية الكلاسيكية: [19]

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط. ولذا يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أنها تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات، كما أنها تستند في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة ؛
- ✓ إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛
- ✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية؛
- ✓ وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية .

نظرية عدم كمال الأسواق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- ✓ اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛

[19] بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وافقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تلمسان، 2007، ص19

- ✓ توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية
- ✓ قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛
- ✓ اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛
- ✓ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذب للاستثمار في الدول النامية.

نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات، ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق وكان هايمر أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري[20].

[20] بكطاش فتيحة، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، 2014، ص89.

المبحث الثالث: تطوير التجارة الخارجية في الجزائر وآثارها على الاستثمار

تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول، نظرا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج ، رغم اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية لهذه الدول، إلا أنها كانت الحل الأمثل للدول التي كانت تنتج كل ما تحتاجه حتى ولو كانت لا تستطيع أن تنتج بعض السلع بكفاءة.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.

يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية.

أولا: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها :

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية[1].

يقصد بالتجارة الخارجية" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[2].

وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.

---

[1] – موسى سعيد مطر ،وآخرون التجارة الخارجية دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص 13.

[2] – الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005، ص32.

تكمن أهمية التجارة في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية وتتجلى فيما يلي[1]:

– تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض.

– تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.

–تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.[2]

– هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة تركيب الدخل القومي ومستواه فالاتجاه الطبيعي هو ارتفاع مستوى الدخل القومي وازدهار التجارة الخارجية في نفس

الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف تزايدت عندئذ قدرة الدولة على التصدير

الخارجي.

– يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا في الخروج من دائرة التخلف بالنسبة للدول النامية خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس

[1] – مار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية – .حسام، علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة

[2] – عوض، التجارة الدولية نظريات و سياسات دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 14.

المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويتم الوصول في النهاية إلى زيادة تكوين رؤوس الأموال والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

– نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.[1]

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية.

إذا كانت التجارة الداخلية تقوم بدورها في إشباع حاجات الأفراد من خلال المقايضة أو التبادل باستخدام النقود، فلماذا أدت الحاجة إلى تعدي الحدود الجغرافية ؟ ، يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية [2] :

– لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا (الاكتفاء الذاتي (نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة في العالم.

– التخصص الدولي : إشباع حاجات الأفراد داخل الدولة أمر صعب ، وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين الدول، لذلك يجب أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وكفاءة عالية.

– تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دفع لقيام التجارة بينها، وبالذات الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة

[1] – حفيظة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي، "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2011–2012ص ص: 14–13

[2] – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص 63 .

الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بالدول الأخرى التي تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج، مما يعطي للدولة الأولى ميزة نسبية مقارنة بالدولة الثانية.

– اختلاف ظروف الإنتاج : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبن، الموز والقطن ...الخ ، وبهذا تتخصص هذه الدولة بهذا النوع من المحاصيل، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط مثلا الذي يتوفر في دول ذات مناخ صحراوي كدول الخليج.[1]

– اختلاف الميول والأذواق : فالمواطن الجزائري يفضل المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة على المنتجات المحلية، حتى ولو توفر البديل الجزائري، وتزداد أهمية هذا العامل كلما زاد الدخل الفردي في الجزائر .

ثالثا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها :[2]

1. مستوى التنمية الاقتصادية: حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث انه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية. 2. أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي : هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجا الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع. أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فان

[1] – فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالاسكندرية، الطبعة الثالثة، مصر، 1997،ص 12

[2] – أمجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص 82 .

تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شانه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى. وهناك عوامل أخرى هي:

1. سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول : وتركز مصادر الثورة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الزراعية .

2. حجم الدولة : الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الانتاج الكبير الذي يتطلب في الأسواق حيث يسهم هذا في سعة في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.[1]

3. العامل السياسي : الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.[2]

4. تغير الميزة النسبية : حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج .

5. التجارة ونفقات النقل : تؤثر نفقات النقل في تيار والاتجاه العام للتجارة، حيث انخفاض نفقاته التي تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس مما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

[1] – سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1993 ،ص36

[2] – أمجدي محمود شهاب، نفس المرجع السابق ،ص 83

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

هناك عدة نظريات مفسرة للتجارة الخارجية منها النظرية الكلاسيكية، نظرية الفكر النيوكلاسيكي، نظرية الفكر الحديث والنظرية المعاصرة وسنتطرق إليهم في هذا المطلب.

أولا : النظرية الكلاسيكية.

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري و الذي يفسر التجارية الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره حيث برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري و الذي يعتمد على الحصول على فائض في ميزانها التجاري و بتدخل الدولة في تحقيق ذلك . وتشمل إسهامات كل من الميزة المطلقة لأدم سميث . ونظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو ونظرية القيم الدولية لجون استوارت ميل ونشرحها فيما يلي:[1]

1 – نظرية الميزة المطلقة :إذا كان باستطاعة دولة أجنبية أن تمدنا بسلعة ارخص لوقمنا بصناعتها بأنفسنا فستكون من الأفضل شراؤها من تلك الدولة على أن نقوم نحن بالتركيز على إنتاج وبيع السلع التي ننتجها بكفاءة عالية، ويجد هذا الرأي . مبرره عند آدم سميث في أن الدولة مثل الأفراد يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة ، أي التي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل وذلك بتوحيد كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها الإنتاج هذه السلعة، فوظيفة التجارة الخارجية في المعنى الذي تهدف إليه نظرية آدم سميث هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف الإنتاج الزائد عن حاجة الاستهلاك المحلي .[2]

[1] – محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 ،ص 8

[2] – عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الإقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000،ص 343

و حتى يوضح أكثر قدم سميث مثالا لذلك بحيث يوجد دولتان هما انجلترا و فرنسا ينتجان المنسوجات والقمح على التوالي و أن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة فالميزة التي تتميز بها انجلترا هي إنتاج المنسوجات أما فرنسا من خلال إنتاج القمح و نتيجة قيام تبادل فائض السلعتين بين البلدين يؤدي ذلك إلى اتساع سوق المنسوجات أمام المنتجين الانجليز و سوق القمح أمام المنتجين الفرنسيين و من خلال نظرية التكاليف المطلقة لكل سلعة فان الفائدة تعود على البلدين ومن هنا يمكن لفرنسا أن تتحصل على المنسوجات بنفقة اقل من نفقة إنتاجها داخل حدودها وكذلك الحال بالنسبة لانجلترا في إنتاج القمح ومن هنا فان نظرية سميث في التجارة الخارجية تفترض أن الشرط الأساسي لقيام التجارة بين البلدين هو وجود ميزة مطلقة للسلعة المعينة بالتبادل إلا انه لم يجيب خلال نظريته في حالة غياب الميزة المطلقة لبلد ما لمنتجاته بالنسبة لمنافسيها وهذه حالة بلدان الدول النامية التي لا تتوفر لديها الميزة المطلقة لمنتجاتها وذلك لضعف كفاية رؤوس أموالها وصناعتها بالنسبة للبلدان المصنعة إلا إن نظرية ريكاردو و التي تضمنت العناصر الأساسية لهذا السؤال والتي تعرف باسم نظرية التكاليف النسبية و التي سنعرضها فيما يلي:

2 – نظرية المزايا النسبية :

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817 وأكملها من بعد جون ستيوارت ميل ثم آخرين من المدرسة الانجليزية ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عام إلا أنها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية ومازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الدولية.[1]

وكما بين ريكاردو بأن نمط التجارة الخارجية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية اقل واستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى، بالاعتماد

[1] – رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ،ص 16

على نظرية العمل في القيمة كمعيار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا. لذلك يجب على كل دولة ان تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واعتمد على عدة فرضيات أساسية هي:[1]

– سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا و خارجيا.

– التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

– الحرية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.

– تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة أي تماثل سواء المجتمع للسلعتين.

وفيما يلي يتم توضيح مساهمة ريكاردو في نظرية المزايا النسبية باعتباره أهم مساهم فيها حيث اعتمدت نظرية ريكاردو على الفرضيات السابقة إضافة إليها الفرضيات التي تسمى بالفرضيات التحليلية وهي:

– وجود دولتين فقط : أي أن التجارة تتم بين دولتين فقط و ذلك للتبسيط.

– وجود سلعتين فقط : أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط ذلك للتبسيط.

– ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.[2]

– العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.

– إن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.

وقد استخدم ريكاردو مثال الميزة النسبية في سلعتين في بلدين كما هو مبين في الجدول الموالي:[1]

[1] – المحمد عبد العزيز وآخرون، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة، بدون سنة، ص346

[2] – الحبيب زوال، تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، 2004 ،ص 15

تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا و العكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تتخصص في إنتاج الملابس و بهذه الطريقة سوف تتحقق منافع من التبادل التجاري بينهما وطبقا لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فان التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع بالإضافة إلى الفائدتين التاليتين:

– تحقيق درجة عالية من تكافأ الأسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينهما.

– تحقيق أقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم, وهذا من شانه تحقيق أقصى إنتاج ممكن.[2]

انتقادات النظرية:

تتمثل الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فيما يلي:

– عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا و خارجيا.

– عدم تحقق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج.

– عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.

– عدم تماثل الأذواق.

– افتراض النظرية حالة السكون في تحليلها.[3]

وتبقى نظرية ريكاردو رغم الانتقادات تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الدولية بناء على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.

---

[1] – المحمد عبد العزيز وآخرون، نفس المرجع السابق ،ص 346

[2] – حسام علي داوود وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002،ص 18.

[3] – عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص 104.

3 – نظرية القيم الدولية: قامت نظرية القيم الدولية لسد الثغرة في نظرية ريكاردو التي عجزت في تحليل الكيفية التي تحدد بها معدلات التبادل الدولي. حيث يبحث جون استوارت ميل في نظريته عن تحديد القيمة الدولية للسلع المختلفة أي تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي سيتم عنده التجارة بين دولتين وحتى يوضح ذلك اعتمد على إبراز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية. حيث ريكاردو أعطى تصوره للنفقة النسبية بجعل كمية الإنتاج ثابتة لإظهار الفروق في النفقة. أما جون ستيوارت ميل فهو يفرق بين حالة التبادل الداخلي على أساس نفقة الإنتاج النسبية وبصدد تحليل حالة التبادل الدولي يقوم جون ستيوارت ميل بتثبيت النفقة وهي كمية العمل الداخلة في الإنتاج طبقا لنظرية القيمة للعمل ليظهر بذلك الفروق في الإنتاج أو في الإنتاجية وبذلك تعتمد نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل كأساس لتفسير التجارة الدولية.[1]

ثانيت : النظرية الفكر النيوكلاسكية .

وجاءت تطويرا لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل مايلي:

1 – نظرية هكشر و أولين:

يعتبر كل من هكشر وأولين من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، حيث يرى أن فكرة بأن ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية مما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي . وبالتالي أكدا دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج عام 1935 ، وتخلص هذه النظرية إلى أن التجارة الحرة ستقود إلى الإحلال الأمثل لعناصر الإنتاج .[2]

[1] – موسى نوري شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012،ص 01.

[2] – محمد عبد المنعم غفر وآخرون، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى ، 1999، ص 20.

و قد بني أولين و هيكشر نظريتهما للتجارة الدولية على الفرضيات التالية:

– هناك منطقتان يتم التبادل التجاري فيما بينهما.

– عوامل الإنتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة ولكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين.

– ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق.

– ليس هناك تكاليف نقل.[1]

– التبادل الجيد للسلع هو الذي يعول عليه.

– ليس هناك فروق في نوعية عناصر الإنتاج بين المنطقتين.

– يفترض أن هناك منطقة يتوافر لها التفوق في غزارة رأس المال و الأخرى تتفوق في غزارة العمل.

– كل منطقة لها عملتها الورقية المستقلة ولفهم نظرية هكشر و أولين نورد المثال التالي:[2]

استراليا مثلا لديها وفرة في الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفض مقارنة بدولة أخرى مثل بريطانيا التي لديها وفرة كبيرة في رأس المال والتكنولوجيا اللازمة لصناعة الأقمشة

الصوفية . مما يجعل سعر رأس المال فيها منخفض مقارنة باستراليا و عليه فان السلع التي تعتمد على الأرض بكثافة (كالقمح مثلا) ستكون ارخص في استراليا مقارنة ببريطانيا في حين أن السلع التي تتطلب رأس المال بكثافة كالأقمشة ستكون ارخص في بريطانيا مقارنة باستراليا.

[1] – د. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، 2009 ،ص 71 ،76.

[2] – محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره، ص22.

وبالتالي فان استراليا ستصدر السلع الزراعية إلى بريطانيا في حين أن بريطانيا ستصدر المنسوجات إلى استراليا و التنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا في حين أن مستورداتها

ستشمل سلعا تستخدم لكثافة مواردها النادرة نسبيا بالإضافة إلى هذا التنبؤ فقد تنبأ هيكشر و أولين بالأثر الذي ستتركه هذه التجارة على أسعار عوامل الإنتاج التي كان اختلافها أصلا سببا لقيام التجارة الدولية. ويجب ملاحظة أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدراتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول.[1]

2 . انتقادات النظرية :

من بين – اهتمام النظرية بالجانب الكمي لعناصر الإنتاج الندرة والوفرة) بينما أهملت الجانب النوعي لعناصر الإنتاج كما أن افتراض تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان افتراض غير واقعي لان هذه العوامل تختلف وتتنوع باختلاف البلدان.

– إهمال النظرية لانتقال عناصر لإنتاج دوليا لان الواقع يثبت أن هناك حركة في عنصري الإنتاج العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة و التبادل الخارجي خاصة.[2]

– ليس بالضرورة أن الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الإنتاج في بلد معين يؤدي إلى إنتاج سلع كثيفة من هذا العنصر.

– تفترض تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالتالي إهمال الأسواق الاحتكارية . ونجد أن ليونتيف قام بتحليل هيكل التجارة الخارجية (و.م.ا سنة 1948) و المثير إن القيام بالتجارة الخارجية على أساس وفرة أو قلة عوامل الإنتاج شيء خاطئ بحيث في الظاهر تبدو و.م.ا بأنها متمتعة بوفرة نسبية في رأس المال إلا أنها في الواقع تتمتع بوفرة

[1] – عبد الرحمن يسري و آخرون، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ،ص 11

[2] – رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2000 ، ص 21.

نسبية في العمل واعتبر أن هذه الميزة أدت بأمريكا إلى تصدير السلع كثيفة العمل واستيراد السلع كثيفة رأس المال. وبهذا يكون ليونتيف أثار شكوك حول مدى صحة نظرية هكشر وأولين إلا أن تحليله لم يلقى القبول لأنه قام على أساس افتراض خاطئ لنظرية هكشر وأولين وهو أن النسب التي يحتاجها إنتاج أي سلعة من عوامل الإنتاج ثابتة بجميع البلدان أو متغيرة في حدود ضعيفة للغاية كما وجهت انتقادات لليونتيف من خلال مقارنته الخاطئة بين معدل رأس المال/ العمل في بعض صناعات التصدير مع نفس المعدل في بعض الصناعات المنتجة للسلع بديلة الواردات أن يقارن بين معدل رأس المال / العمل في كل من سلع التصدير و الاستيراد في مكان صناعتها خارج و.م.ا.

ثالثا: النظرية الحديثة.

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقا ، والاقتراب من واقع التبادل التجاري، لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات، ألزم هذا الواقع الاقتصادي بضرورة التقصي والبحث من أجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية أكثر ملائمة واتفاقا مع التطبيق السائد.

1. نظرية الطلب النموذجي (ليندر) Linder :[1]

أ. تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية: يرى ليندر أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أن التبادل الدولي لا يقوم إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق ليندر بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع

[1] – جمال الدين لعويسات العلاقة الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2000، ص 35.

الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات الفعلية، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد من الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة.[1]

بخصوص القوى الخالقة للتجارة تتمثل في:

- عنصر المنافسة الاحتكارية.

- الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.

- اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعوقة للتجارة هي:[2]

- عامل المسافة.

- نفقات النقل.

- القيود المفروضة على التجارة.

[1] – رضا عبد السلام، "العلاقات الإقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2010ص37

[2] – خالد محمد السواعي، "التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها"، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010،ص 61

ب. الطلب النموذجي عند ليندر: إن شروط الإنتاج حسب ليندر ليست مستقلة عن شروط الطلب، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها، أساسا على الطلب الداخلي.

والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج والشرط الضروري وغير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية .[1]

2. فرنون ودورة المنتج : قام فرنون إذا العمل سنة 1966 حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما لها بأن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية إلى يسمح بلدان أخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي:

أ. مرحلة الإنتاج : يبدأ تصنيع المنتوج في الو م أ وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة يصاحب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية و الأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.[2]

ب. يبدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل. ت – أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول

[1] – رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] – أحمد عبد الرحمان يسري، إيمان محمد زكي، "الإقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007،ص24

النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار.

ومن هنا نجد أن تحليل فرنون لا يتفق ونظرية هيكشر وأولين إذ أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لأن عنصر رأس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث والتكنولوجيا". [1]

3. نظريات اقتصاديات الحجم : تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا آخر لنظرية هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج وبتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف المصنعة (السلع الوسيطية) وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير) ومن هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.

4. نظرية الفجوة التكنولوجية: تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل، الأمر الذي من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول و الفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع

[1] – **محمود يونس، أساسيات التجارة الخارجية، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ، الطبعة الأولى، 1986 ، ص 101.**

بالاحتكار المؤقت في إنتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية .[1]

رابعا: النظرية المعاصرة للتجارة الخارجية .

انطلاقا من عدم كفاية النظرية التقليدية لتفسير كثير من الأحداث التي ميزت التجارة الدولية في المرحلة المعاصرة برزت ضرورة وجود نظرية جديدة معاصرة كبديل للنظرية التقليدية. ومن أهم الأحداث غير المفسرة بالنظرية التقليدية نذكر:[2]

-اهتمت النظرية التقليدية بدراسة آثار التجارة الدولية على الدول أخذا بالحسبان افتراض المنافسة التامة، وذلك ما عالجه ريكاردو مستخلصا أن حرية التبادل تحسن وضعية الدول ولذلك يحث على إلغاء الحواجز الجمركية، ووصلت نظرية وفرة عوامل الإنتاج إلى نفس النتيجة في إطار تحليلي مختلف، لكن وبمجرد مغادرة افتراض المنافسة التامة تظهر عدم مثالية حرية التبادل والذي باستطاعته تغيير الأسعار العالمية للمنتجات بتخفيضه للطلب عليها عن طريق فرض حماية جمركية كافية وهو ما يطلق عليه التعريفة الجمركية المثلى.

- تطور التجارة الدولية بين الدول الأكثر تطورًا والتي لا تختلف فيما بينها في وفرة عوامل الإنتاج، وهذا ما لا يتماشى ودور اختلاف الامتيازات بين الدول في تفسير التبادل الدولي.

- ظاهرة التجارة الدولية بين الفروع أين نجد دولة ما تستورد وتصدر نفس السلعة بطريقة ديناميكية، وهو ما يتعارض ومبدأ التخصص الدولي.

- لا تحضي الشركات متعددة الجنسيات بأية مكانة في النظرية التقليدية، وفي حين لا تعتمد النظرية التقليدية في تحاليلها إلا على التبادل التجاري ما بين الدول نجد أن ثلث التجارة

[1] - سامي عفيف حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] - حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996،ص 61

الدولية للبضائع في سنوات الثمانينات تمت بين الشركات متعددة الجنسيات وبين فروعها المتواجدة في دول مختلفة، وتسيطر حاليًا على 70% من حركة التجارة العالمية .

ومن هذه المعاينات يضع الاقتصادي الأمريكي "بول كريغمان" الذي تناول في مقاله المنشور سنة 1979 دور تعدد المنتجات في تفسير التبادل الدولي نقطة الانطلاق لظهور نظرية جديدة للتجارة الدولية وأتبع هذا المقال بالنقد والإثراء في إطار مجموعة من الدراسات العلمية أهمها دراسة "سبنسر" و"برندر" سنة 1983 والمتعلقة بالحماية وتتابعت الدراسات حول هذه النظرية في المجلات الاقتصادية المتخصصة مما ترك صدى واسعا على المستوى العالمي، إلا أن ظهور النظرية في قالبها المتكامل لم يتم إلا سنة 1985 بصدور كتاب "بول" "كريغمان" و "هلبمان" واللذان حدّدا فيه مجمل الإسهامات الجديدة للنظرية ". ويمكن تلخيص النظرية فيما يلي[1]:

1 . وفورات الحجم الخارجية وتفسير المبادلات التجارية الدولية تعتبر وفورات أو مردوديات الحجم المزايدة مسألة قديمة في التحليل الاقتصادية ، وأول من تناوله هو ألفرد مارشال سنة 1871 في كتابه اقتصاديات الصناعة، ويميزه "مارشال" بين نوعين من الوفورات هما وفورات الحجم الداخلية و وفورات الحجم الخارجية.

أ. وفورات الحجم الداخلية: تتحقق وفورات الحجم الداخلية عند الزيادة في الكميات المنتجة التي تؤدي بدورها إلى انخفاض التكاليف بفعل تخصص العمال واستخدام الآلات والاستخدام الأمثل للموارد . . حسب النظرية التقليدية للتجارة الدولية يمكن لوفورات الحجم الداخلية أن تنشأ عن التنظيم الداخلي للشركة أو عند تكاليف ثابتة، ويرتب مارشال تطور وفورات الحجم الداخلية في ثلاث مراحل (متزايدة، ثابتة، متناقصة).

[1] – وجود مداني الخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص11.

فالتكلفة الثابتة لها شكل مستقيم أفقي دلالة على أنها مستقلة عن الإنتاج،أما التكلفة المتغيرة فتشير في البداية إلى تزايد حجم الغلة ثم إلى تناقصها.

ب . وفورات الحجم الخارجية : إذا كان المقصود الوفورات الداخلية الطريقة التي ينظم بها المشروع داخليا ويسير، فإن الوفورات الخارجية بالنسبة للمشروع ذاته هي الوفورات التي يحققها بفضل عوامل خارجية لا علاقة للعوامل الداخلية فيها، أي أنها تأتي للمشروع من مشاريع أخرى قائمة قبله .[1]

ولهذا تكون وفورات الحجم الخارجية بالنسبة للشركة والداخلية بالنسبة للقطاع الإنتاجي تابعة لتطور هذا الأخير أي للقطاع، فالتكلفة الوحدوية للإنتاج تكون تابعة لحجم القطاع وليس للحجم الخاص للشركة، ومع وجود وفورات حجم بالقطاع تنخفض التكلفة الإنتاجية لكل الشركات التابعة له وترتفع الكميات المنتجة، وفي الفروع التي تكون فيها الوفورات ملازمة للحجم الكبير ذات أهمية مسيطرة لأن التكاليف يمكن أن تنخفض حينما يتطور الإنتاج، وهذا الوضع يكون لصالح المبادلات الدولية للبضائع .[2]

والتساؤل الذي يطرح في هذا الصدد هو مدى صحة اعتبار وفورات الحجم الخارجية مصدر للمبادلات الدولية؟ "أولين" أحد مؤسسي نظرية وفرة عوامل الإنتاج – أن الامتيازات المتأتية من الإنتاج بحجم كبير يمكن أن تفسر المبادلات الدولية غير أنه لم يقدم تحليلا لهذه الفكرة مثلما تم من خلال النظرية المعاصرة. ليكن لدينا السلعة (X) يتمتع إنتاجها بوفورات حجم خارجية ، ولدينا بلدين (A) و(B) تكون فيهما تكاليف العمال مختلفة جدا ، حيث يكون للبلد (A) معدل أجور أكبر من البلد (B) ، وكل قطاع يحوي مجموعة كبيرة من الشركات الصغيرة وتتحدد الأسعار في إطار المنافسة التامة عند مستوى التكلفة الوسيطية. بسبب وفورات الحجم الخارجية حققها هذا الأخير. (A)

[1] – وجود مداني الخضر، نفس المرجع السابق ،ص 13

[2] – سامي خليل، الاقتصاد الدولي دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001 ،ص 20،24.

2 . السياسة التجارية الإستراتيجية : حماية السوق الداخلية وترقية الصادرات:

في النظرية المعاصرة التي تفترض إمكانية اختلاف المنتجات فإن الشركات لا بد عليها أن تدفع تكاليف مرتفعة من أجل الدخول لعرض سلعة معينة لأن الإنتاج يتميز بوفورات في الحجم، وهذا ما يعني وجود مؤسسات لها السلطة على السوق بحيث عند اتخاذها لقراراتها (السعر، الكمية المعروضة، الاستثمار في البحث والتطوير ، خصائص المنتجات ...) تكون قد حددت – في الوقت نفسه – نتائج نشاطها ونتائج نشاط مؤسسات أخرى.[1]

و إذا كان للسياسات التجارية الحكومية تأثير على استراتيجيات هذه المؤسسات فإن هذه السياسات توجه توزيع الأرباح وتلبية حاجيات المستهلكين، إذ يمكن للحكومات رفع قدرة المؤسسات الوطنية في سيطرتها على السوق وإضعاف المؤسسات الأجنبية، وهذا ما أطلق عليه في علم الاقتصاد السياسة التجارية الاستراتيجية، وتؤكد نظرية التجارة الدولية المعاصرة أن دافع المبادلات هو وفورات الحجم كما كانت تفسرها الامتيازات المقارنة، وتأخذ بالاعتبار وضعية المنافسة غير التامة في الأسواق الدولية وهو المعطى الذي تجاهلته نظرية وفرة عوامل الإنتاج.

تبرز هذه النظرية مبررين أساسيين ضد حرية التبادل:[2]

ضرورة تدخل الحكومة لقلب معدلات التبادل في حالة المنافسة الاحتكارية بطريقة تمنع الشركات الأجنبية من الاستفادة من أرباح إضافية لتفسح المجال للشركات الوطنية لكسب السوق بسهولة.

[1] – وجود مداني الخضر، نفس المرجع السابق ،ص 15

[2] – مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006 ،ص 54

لابد من تدخل الحكومة لدعم القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بالوفرات الخارجية خاصة تلك المتأتية من البحث والتطوير والمعرفة الجديدة ، والتي لا يمكن أن توفرها الشركات بسبب إمكانياتها المحدودة .

وتسمى هذه التدابير بالسياسة التجارية الإستراتيجية القائمة على عنصرين أساسيين:

– الحماية عن طريق تعريفة جمركية لتقليص كمية إنتاج المنافس الأجنبي عن طريق رفع تكاليفه الوحدوية.[1]

– الدعم لتوسيع حجم إنتاج الشركات الوطنية (المحلية) بما يساهم في تخفيض تكاليفها الوحدوية ويسمح لها بإشباع السوق الداخلي والتصدير.

المطلب الثالث : تطور التجارة الخارجية في الجزائر

المتتبع لتطور حصيلة المبادلات التجارية الخارجية في السنوات الأخيرة يلاحظ ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائر من حيث صادراته التي تعتمد بصورة كبيرة جدا على قطاع المحروقات بالرغم من الإصلاحات والبرامج التي سطرت من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات ومختلف التسهيلات والمزايا الممنوحة للمصدرين والشكل الموالي يوضح تطور التجارة الخارجية في العشر سنوات الأخيرة.[2]

الملاحظ في العشر سنوات قيد الدراسة عدم استقرار واضح لوضعية الميزان التجاري، حيث كان هناك فائض في الميزان التجاري في السنوات الأولي وعجز كبير في السنوات الأخيرة ، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى تغير أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث وصل سعر البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل فارتفع الميزان التجاري

[1] – وجود مداني الخضر، نفس المرجع السابق ،ص 17

[2] –قرينات سماعيل، آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14 / العدد: 01(2023 ،)ص 584

بفائض قدره 26 مليار دولار أي بنسبة تغطية تجاوزت 156% ثم بدأ هذا الفائض في التراجع نتيجة انخفاض أسعار البترول بالرغم من الزيادة في الكميات المصدرة من المحروقات سنة 2016 بنسبة قدرها 10.5% مقارنة مع سنة2015، [1]أما في السنوات الأخيرة من الفترة قيد الدراسة فقد شهد تحسن طفيف في الميزان التجاري أي انخفاض نسبة العجز تدريجيا وزيادة نسبة التغطية حتى وصلت سنة 2019 إلى 85 بعدما كانت 64% سنة 2016، أما سنة 2020 فقد شهدت عجزا تجاريا قدره 10.60 مليار دولار مقابل 6.11 مليار دولار سنة 2019 هذه النتيجة أدت الى انخفاض نسبة التغطية الى 69.19% في سنة 2020 مقابل 86.34% سنة 2019 (المديرية العامة للجمارك، 2021) وحسب آخر الإحصائيات في بيان لوزارة التجارة وترقية الصادرات وزارة التجارة ، 2021 فان هناك تحسن ملحوظ في الصادرات خارج المحروقات والخاصة ب 4 أشهر الأولى من سنة 2021 حيث ارتفعت بنسبة 64.56% مقارنة بسنة 2020 أي بمعدل 10.54% من القيمة الإجمالية للصادرات[2].

2- أهم المنتجات المتبادلة في التجارة الدولية

أ- الصادرات: مجموع صادرات الجزائر عرفت تذبذبا كذلك في السنوات محل الدراسة حيث شهدت ارتفاعا في السنوات الأولى ثم تراجعت في باقي السنوات الأخيرة نظرا لانخفاض أسعار البترول بالرغم من التطور الملحوظ في المنتجات الأخرى المصدرة، فزيادة حجم صادرات المواد الغذائية من 315 مليون دولار سنة 2010 إلى 442 مليون دولار سنة 2020، وكذلك زيادة في حجم صادرات التجهيزات الصناعية من 30 مليون دولار سنة 2010 إلى 90 مليون دولار سنة 2020 أي بزيادة وصلت إلى 3 أضعاف وكذلك باقي المنتجات الأحرى الجزائرية باستثناء التجهيزات الفلاحية والمواد الأولية التي انخفضت نتيجة

_ 2

سياسة الدولة لتشجيع الإنتاج المحلي، ورغم ذلك يبقى هيكل المنتجات للصادرات الجزائرية مشوه نظرا لاعتماد الجزائر في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95% ، ففي سنة 2020(المديرية العامة للجمارك، 2021) انخفضت مجمل الصادرات الجزائرية ب33.57% نظرا لانخفاض صادرات المحروقات ب 35.20% أي انخفضت قيمة الصادرات ب11.70 مليار دولار مقارنة بسنة 2019 ، أما المنتجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات فهي تشكل 9.48% من مجمل الصادرات أي ما يعادل 2.26 مليار دولار التي انخفضت بدورها بنسبة 12.59% مقارنة بسنة 2019.[1]

ب –الواردات:

بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للتقليص من فاتورة الاستيراد وترشيد الإنفاق العام تبقى واردات الجزائر كبيرة في حدود أو ما يقارب 40 مليار دولار وهذا ما يدل علي ارتباط وتبعية الاقتصاد الجزائري بالخارج وضعف نسيجه الصناعي والإنتاجي المحلي، فواردات الجزائر في السنوات الأولى محل الدراسة كانت بمعدل سنوي يقارب 50 مليار دولار ولم تتراجع بالرغم من انخفاض أسعار البترول ومنه انخفاض حجم الصادرات مما شكل عجزا كبيرا في الميزان التجاري وصل إلى غاية 17.84 مليار دولار سنة 2016، ففي سنة 2020 (المديرية العامة للجمارك، 2021 تراجعت نسبة الإيرادات الإجمالية ب17.99% مقارنة بسنة 2019 أي انخفضت من 41.93 مليار دولار إلى 34.39 مليار دولار نتيجة السياسة الصارمة من طرف الدولة في الحد من الواردات والتحكم أكثر في المواد المستوردة فنلاحظ هناك تراجع معتبر في نسبة الواردات حيث انخفضت كل من واردات تجهيزات الفلاحة ب 55% والطاقة ب 36.27% ومنتجات نصف مصنعة

ب22.63% ومنتجات استهلاكية غير غذائية ب 10.92%% باستثناء المواد الأولية التي ارتفعت ب 14.27% والمواد الأولية ارتفعت بنسبة ضئيلة تقدر ب 0.28 %.[1]

3.2 التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية احتلت المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا خلال سنة 2019 المرتبة الأولى (وزارة التجارة، 2021، حيث قدرت ب1458% من الحجم الإجمالي للمبادلات، فحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك فان المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية بلغت 45، 21 مليار دولار خلال سنة 2019 مقابل 96،51 مليار دولار خلال سنة 2018 أي بانخفاض يقدر ب 13 ، وبذلك تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 63 69% من الصادرات الجزائرية و 40،53% من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، أي بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الأوروبية 81،22 مليار دولار مقابل 55،26 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا ب08،14 ، كما استوردت الجزائر من بلدان أوروبا ما قيمته 39،22 مليار دولار مقابل قرابة 41،25 مليار دولار, أي ما يمثل انخفاضا ب 87،11 % ، وتبقى كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا وبريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا.[2]

تحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 23 92% من القيمة الإجمالية لتبلغ 18 ،60 مليار دولار مقابل 06،19 مليار دولار مسجلة بذلك تراجعا طفيفا ب 44،2 % . وأقدمت الدول الآسيوية على شراء المنتجات الجزائرية بقيمة 42،6 مليار دولار مقابل 77،5 مليار دولار في نفس فترة المقارنة مسجلة بذلك

[1]لخضر مداني– "تطورات سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية – – الإقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي"–رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع تحليل اقتصادي–غير منشورة–جامعة الجزائر–2006/2005 ، ص30

[2]عبد الرشيد ديب–"تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"– أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية– جامعة الجزائر–2002–2003– ص50

ارتفاع قدره 28،11 ، ، فحسب معطيات الجمارك الجزائرية فان الصين والهند والسعودية و كوريا تعد من أهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا .[1]

من جهة أخرى فان المبادلات التجارية بين الجزائر وبلدان العالم الأخرى (أمريكا, افريقيا, استراليا) لا تزال تسجل مستويات متدنية، فاحتلت دول القارتين الأمريكيتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 5126% من القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية للجزائر لتبلغ 52،9 مليار دولار مقابل 95،12 مليار دولار أي بانخفاض قدره 48،26 %، أما الصادرات الجزائرية نحو دول القارتين فقد انخفضت ب 8544 محصلة مجموع 88،3 مليار دولار سنة 2019 مقابل 04،7 مليار دولار سنة 2018، وقامت الجزائر من جهتها بمشتريات من هذه المنطقة بما قيمته 63،5 مليار دولار مقابل 91،5 مليار دولار أي بانخفاض ب66،4 % وتعتبر الأرجنتين و الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل و كوبا من أهم شركاء الجزائر في المنطقة الأمريكية . من جهة أخرى فان المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته عرفت تحسنا بـ 1,55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018.

وقد بلغ مجموع المبادلات 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار دولار. فصدرت الجزائر للدول الإفريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بمبلغ 2,17 مليار دولار مقابل حوالي 2,18 مليار دولار ، بانخفاض قدره 0,56% ، وكانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته 1,34 مليار دولار مقابل 1,27 مليار دولار أي بارتفاع بلغ 16،5 % ، وقد شكلت كل من مصر و تونس و المغرب أهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة.

كذلك عرفت التبادلات التجارية بين الجزائر و منطقة اوقيانوسيا انتعاشا "ملحوظا" بنسبة 33,28% حيث ارتفعت من 691 مليون دولار إلى 920,94 مليون دولار خلال 2019 ،

فقد بلغت صادرات الجزائر نحو منطقة أوقيانوسيا ما قيمته 531,20 مليون دولار مقابل 248,61 مليون دولار أي بارتفاع قدره 113,67% واستوردت من ذات المنطقة ما قيمته 389,73 مليون دولار مقابل 442,39 مليون دولار أي بانخفاض بلغت نسبته 11,90%، و تتمثل أهم البلدان الشريكة بمنطقة أوقيانوسيا في استراليا ونيوزيلاندا. بشكل عام فان أهم خمس زبائن الجزائر هي فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتركيا، أما أهم مموني الجزائر هي الصين و فرنسا و إيطاليا و اسبانيا و ألمانيا وتركيا[1].

المطلب الرابع: ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية

عجزت النظريات والنماذج الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن إستيعاب العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، وذلك لاعتمادها الرئيس على افتراض عدم قابلية خدمات عناصر الإنتاج على التنقل الدولي. ولكن أدت التغيرات التكنولوجية التي شهدها العقد السادس من القرن العشرين إلى ظهور نماذج نظرية جديدة، وذلك لتقدم تفسيرا لتغير أنماط التجارة الدولية في تلك الفترة. ومن بين تلك النماذج يأتي نموذج دورة حياة المنتج، ويتم تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:[2]

يظهر دور الاستثمار الأجنبي في أواخر مرحلة التقديم للمنتوج الجديد، وذلك من خلال رغبة الشركة الأم في الحفاظ على القوة الاحتكارية في السوق. وبالتالي يصبح أمام تلك الشركة أحد الخيارين إما الاستمرار في الانتاج المحلي لتلبية حاجات التصدير، أو تقديم تراخيص الإنتاج وفتح فروع للشركة الأم في الخارج. ويوقف الاختيار على المفاضلة بين النفقة الحدية للإنتاج في الداخل معدلا ببعض المتغيرات مثل نفقات النقل والتعريفة الجمركية وغيرها من جانب، ونفقة الإنتاج في الخارج من جانب آخر.

[1] – قرينات سماعيل، نفس المرجع السابق ص 596

[2] – – موردخايكريانيين– "الاقتصاد الدولي"–تعريب محمد إبراهيم منصور و علي مسعود عطية– دار المريخ–2007 ،ص 142

وقد إستطاع كل من (Hirsch ,1976و Helpman ,1984 من تقديم تحليل تفصيلي لتلك المفاضلة والعوامل المؤثرة في إتخاذ القرار من جانب الشركة الأم. ويزداد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من مرحلة النضج ومرحلة النمطية (التدهور)، حيث يتم نقل العملية الإنتاجية خارج دولة الشركة الأم إلى بقية الدول المتقدمة، وذلك أثناء مرحلة النضج. بينما يتم نقل العملية الإنتاجية إلى الدول النامية، وذلك أثناء المرحلة الأخيرة المرتبطة بنمطية المنتج، وذلك للإستفادة من إنخفاض نفقات الإنتاج.[1]

وقد إستطاع (Kojima) خلال العقدين السابع والثامن من القرن العشرين من تقديم تحليل لربط نظريات التجارة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على اليابان. حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد متطلب رئيس لزيادة المنافسة والكفاءة على المستوى الدولي، وكذلك لتحسين عمليات الانتاجية للدول وفيرة الموارد الطبيعية حيث أوضحت أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر في قرار الاستثمار الدولة للشركات وهم:

-الموارد الطبيعية والخدمات عنصر العمل وتطبيق نظام الصورة أيضا أشار إلى أن هناك استثمار أجنبي محفز لشروط التجارة وأخر مضاد لشروط التجارة وقد يعاب على تلك الآراء عدم القدرة على تقديم تفسي الاستثمار لأنماط الاستثمار الاجنبي المباشر المختلفة بين الاستثمار الرأسي والخلفي .[2]

يضاف لما سبق أن (Helpman) قدم نموذج للتوازن العام في التجارة الدولية، متضمناً دور جوهري للشركات متعددة الجنسيات، حيث تضمن النموذج عناصر للملكية والمواقع، وقد خلصت إسهامات Helpm إلى أن الشركات تتسم بتباين إنتاجيتها وهو ما يؤثر على قرار

[1] -فلة عاشور- "انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية"-مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة-العدد الرابع والعشرون2012 ،ص 487. -

[2] -- لخضر مداني- "تطورات سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي"-رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع تحليل اقتصادي-غير منشورة-جامعة الجزائر-2006/2005 ، ص30

الاستثمار الدولي من عدمه، وكذلك دور التجارة بين الشركات وبين الصناعات وبصفة عامة تحيز غالبية الشركات اختيار المواقع الانتاجية منخفضة النفقات لتعظيم الأرباح.[1]

ومنذ الألفية الثالث اتجه جانب من الدراسات التطبيقية للربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي الاقليمي، فعلى سبيل المثال، قدمت دراسة Yeyati etal، 2003، تحليل لأثر اتفاقات التجارة الاقليمية على توطن الاستثمار الاجنبي المباشر بالتطبيق على 20 دولة مطبقة للاستثمار من دول OECD و 60 دولة مستقبلة لاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك خلال فترة ما بين 1982-1999. وقد تم استخدام عدد من المتغيرات الاقتصادية المستقلة، مثل الناتج في كل من الدولة المصدرة والمستقبلة لاستثمار ، وكذلك الخصخصة والتضخم والتجارة ورأس المال لكل عامل. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها اتفاقات التجارة الاقليمية قد تؤثر ايجابيا على تدفقات الاستثمار الاجنبي، بالنسبة الدولة المضيفة والمصدرة (كأعضاء في اتفاق تجاري اقليمي) بنسبة 27% في المتوسط.

علاقة التجارة الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر.

تؤثر التجارة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تفضل الشركات المستثمرة التوجه نحو الدول التي تقوم بتحرير تجارتها الدولية بشكل تام وسوف نحاول تحديد العلاقة المشتركة بين هذين المصطلحين الاقتصاديين.[2]

يمكن لسياسات التجارة الدولية تحفيز الاستثمار الأجنبي بطرق متعددة، أن فرض تعرفا عالية قد يكون كافيا لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات، يعطل ذلك اجراءات حماية التجارة أن مكاسب المتحققة من هذا الاجراء قد تكون محدودة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر منجذب إلى الأسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ

[1] -- عبد الرشيد ديب-"تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-2002-2003- ص50

[2] -حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996 ،ص 36

شكل وحدات الانتاج لغرض تجهيز السوق المحلي[1]، وهكذا تكون هذه الوحدات غير منافسة لغرض الانتاج من أجل التصدير. لاسيما إذا كانت المدخلات المحلية مكلفة أو من نوعية رديئة. وبالمقابل فإن مستوى أوطأ من حماية الواردات أو الانفتاح وتحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير . ثم اسناد هذه النتائج بدراسة للبنك الدولي وجدت أن نسبة الصادرات إلى مجموعة مبيعات الشركات المنتسبة اليابانية في قطاع الصناعة التحويلة في الدول الأسيوية المفتوحة نسبيا كان (45) في عام 1992، حين كانت النسبة المناظرة في دول أمريكا اللاتينية المحمية نسبيا (23) فقط، فضلا عن ذلك فإن اتفاقيات التجارة الاقليمية أثرا واضحا على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، في سبيل المثال ، الاتفاقيات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) ، كما يقدم التكامل الاقتصادي الأوربي أفضا مثال علة التحرك من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البسيطة إلى علاقة مركبة، إذ ارتفعت مشاركة الشركات عابرة القوميات الأمريكية واليابانية في أسواق الاتحاد الأوروبي بعد تحرير التجارة في المنطقة مما زاد بالتالي من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي من جهة والتجارة داخل شبكة الشركة من جهة ثانية.[2]

بات من المتوقع مع الاتجاه العام لتحرير التجارة والانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد شهدت الألفية ظاهرة تدويل واسع للنشاط الاقتصادي يكمن ان تعز إلى زيادة معدلات العولمة وقد أسهم تحرير التجارة الدولية بلا شك في زيادة عدد الشركات التي تحاول استكشاف الأسواق خارج حدودها الوطنية.

[1] -- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة لتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه ،(غير منشورة) . جامعة الجزائر، 2006، ص244

[2] – أيمن النحرواي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص 115

كما تساهم خفض الرسوم الجمركية، في انخفاض تكاليف النقل والموصلات الأمر الذي جعل من المجدي تقسيم عمليات الانتاج بشكل الذي تستطيع أن تتخصص في مرحلة معينة من الانتاج وبالتالي ارتفع عنصر الواردات والصادرات الدول المضيفة، الأمر الذي دعم وزاد من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أسرع الأنشطة الاقتصادية نموا، في جميع أنحاء العالم بعد التجارة الدولية، حيث بلغ حوالي 1،5 ترليون دولار في عام 2011، منخفضا بنسبة 32% عن أعلى قيمة حققت في عام 2008 والبالغة 1،89 تريليون دولار.

ثالثا : تحرير التجارة لاستثمارات الدولية :

لعل الاتجاه الجديد في العلاقات الدولية يكمن في إلغاء أو تخفيض القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية والاستثمارات، ولتحقيق هذا الهدف استعملت عدة آليات تمثلت في الاصلاحات في السياسات التجارية والاتفاقات العالمية والاقليمية.

أ/ اصلاح السياسات التجارية

فمنذ أواسط الثمانينات هناك ترويج متنامي لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا ، وهذا في إطار الدعوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية ويسهم في الاندماج الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية ومن بين هذه الأخيرة نفسها، فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص واقتصاديات الانتاج الموسع.

وقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة نحو تحرير أنظمتها التجارية مرتبطة بتبني برامج التكييف الهيكلي، وفي العديد من الحالات كان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن الجهود

[1] – محمد عبد الحميد محمد شهاب ، أثر الانضمام إلى منظمات التجارة العالمية في زيادة التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مقالات الاقتصادية ، كلية العلوم الادارية ، الرياض، السعودية ، العدد 66، 2013، ص26

التكيف المدعومة من البرامج الصندوق البنك الدوليين. فعلى سبيل المثال، قلصت الكثير من البلدان النامية الحواجز غير الجمركية وأزالت الحماية عن الصناعات المحلية وقامت بترشيد هيكل التعريفات. ومن جهتها قامت بلدان أخرى بتخفيض الحواجز الجمركية والغير جمركية على السواء.[1]

وعموما دفعت برامج التكييف الهيكلي للبلدان النامية لتبني سياسة الانتاج الموجهة للتصدير بدلا من احلال الواردات مرفقة بتبني سياسيات تجارية ومالية مساندة وذلك رغبة منها في الاستفادة من رفع نصيبها في التجارة الدولية وجلب الاستثمارات الأجنبية وما يترتب عنها من نمو وتنمية. وعلى وجه العموم، فإن برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي دفعت بالبلدان النامية على طريق تحرير التجارة إلى مدى أبعد بكثير مما هي مطالبة وملتزمة به في إطار النظام التجاري العالمي والاتفاقيات الجديدة عقب جولة الأرغواي. والمفارقة هي أن هذه البلدان تتعرض للضغط من أجل تحرير نظم تجارتها الدولية، وفي حين تطبق الدول الصناعية المتقدمة الحماية ضد منتجات البلدان النامية المصدرة إليها .

ب – اصلاح النظام التجاري العالمي

بعد جهود بدأت منذ عام 1947 تاريخ تأسيس اتفاقية الجات التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية والجمركية وغير الجمركية علة السلع، وفتح السواق لإتاحة أوسع للمنافسة الدولية، برزت بعد انتهاء جولة الأورغواي عام 1994 منظمة التجارة العالمية WTO ، حيث أن تحرير التجارة الدولية وصل إلى مستوى مرتفع مع ظهور هذه المنظمة، بحيث هبط معدل التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في البلدان المتقدمة إلى أقل من 4%1.

[1] –– فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص105

لعل من الأثار المهمة لهذه الجولة على الصعيد العالمي، أنه تولد عنها نظام تجاري متعدد الأطراف ليشكل إطار للتجارة العالمية. ففي الأجل البعيد يتوقع أن تساهم نتائج هذه الجولة في تعزيز أواصر العولمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وتسمح بوصول صادرات كل مجموعة إلى المجموعة الأخرى بدون حواجز ولا قيود.[1]

[1] –عادل أحمد حشيش : أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2002 ، ص . 12

تمهيد :

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة للدول المضيفة من خلال توفير التمويل للتنمية خلق فرص عمل تنمية الصادرات وتحسين ميزان التجارة

بعد التطرق في الجانب النظري لكل من مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومكونات الميزان التجاري، نتناول في هذا الفصل دراسة قياسية لتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الصادرات والواردات في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 الى 2022

اعتمدنا تطبيق نموذج ARDL، وذلك من خلال المرور على مختلف الخطوات العملية الخاصة بذلك بدأ باختبار الاستقرارية مرورا الى تشكيل نموذج التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، إضافة الى تحديد نوع العلاقة في المدى القصير والطويل

المبحث الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة.

المطلب الأول: توصيف البيانات.

لدراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الصادرات والواردات في الجزائر، تم جمع سلاسل زمنية للفترة من 1990-2022، تم جمع هاته البيانات الخاصة من موقع البنك الدولي (الوحدة بالدولارالأمريكي)

والجدول التالي يوضح توصيف بيانات الدراسة

جدول (10): توصيف متغيرات الدراسة

	EXPOR	IMPOR	INVEST
Mean	3.73E+10	3.28E+10	9.80E+08
Median	3.42E+10	2.57E+10	1.06E+09
Maximum	8.20E+10	6.83E+10	2.75E+09
Minimum	9.59E+09	1.03E+10	-5.38E+08
Std. Dev.	2.33E+10	2.07E+10	8.75E+08
Skewness	0.441835	0.224076	0.343772
Kurtosis	1.861970	1.393579	2.235892
Jarque-Bera	2.854480	3.824464	1.452795
Probability	0.239970	0.147750	0.483648

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

قدر متوسط كل من المتغيرات بـ 3.73E+10 دولار أمريكي للصادرات، 3.28E+10 دولار أمريكي للوارادات، و 9.80E+08 دولار أمريكي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة.

مقدار التشتت كان كبير نظرا لطبيعة المتغيرات (مبالغ سنوية ضخمة) وكذلك طول المدة.

معامل Skewness كان موجب للمتغيرات ما يعني ان المنحنى مائل للجانب الأيمن والقيم متقاربة كما تأكده قيمة معامل التفلطحKurtosis لا تتجاوز 3 أي غياب القيم الشاذة عن السلاسل.توزيع المتغيرات طبيعي اذا احتمالية أكبر من 0.05، والشكل الموالي يوضح التمثيل البياني والتوزيع الطبيعي للمتغيرات

شكل (01): التمثيل البياني للمتغيرات والتوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية

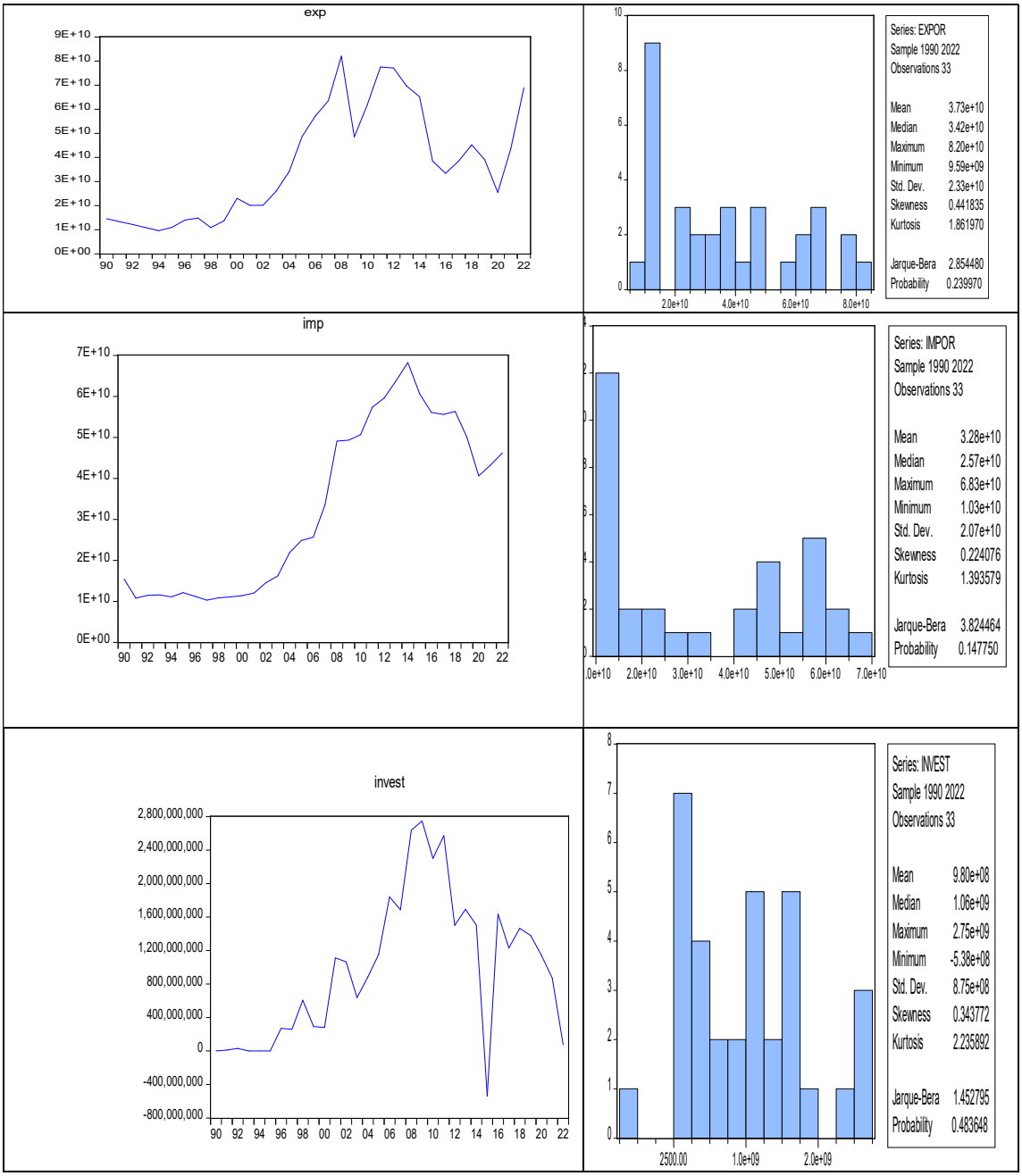

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

يتضح من المنحنى أن مستوى الصادرات والواردات كان ثابت نوعا ما خلال فترة التسعينات، ثم شهدت معدلات نمو متزايد خلال الألفية، وقد بلغت ذروتها في 2014 مع ارتفاع أسعار المحروقات كونها المركب الأساسي للصادرات الجزائرية ثم سجلت انخفاض حاد دائما لانهيار أسعار البترول في سنة 2015-2016،

وكذلك خلال أزمة كوفيد 19 تقريبا نفس الوتيرة للواردات التي سجلت ذروتها في سنة 2014 للتراجع بعدها وتواصل منحاها المتناقص.
بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد سجلت تقلبات عديدة خلال الفترة ووصلت الذروة أيضا في السنوات من 2010-2014 لتسجل بعدها انخفاض حاد خلال فترة الربيع العربي وعدم الاستقرار السياسي لدول المنطقة ،تعود بعدها للارتفاع ثم نلاحظ منحى تنازلي خلال السنوات الأخيرة للدراسة.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

تفترض الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الميزان التجاري من خلال التأثير على جانبي الصادرات والواردات، ومن اجل قياس الأثر، سنقوم بدراسة دالتين لكل منها متغير تابع تأخذ الشكل التالي :

Expor = f (invest).....(01)
Impor = f (invest).....(02)

سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك، وتقدير النموذج في الأجل الطويل والقصير، و سنعتمد على مستويات المعنوية 1% ،5% ،10، سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي .10eviews .

النموذج المستخدم :

استخدمت هذه الدراسة نموذج ARDL لقياس العالقة طويلة الأجل وذلك من اجل تبيان أثر أن الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الصادرات والواردات في الجزائر للفترة 1990-2022

ومن أجل اختبار العالقة طويلة الأجل ين المتغيرات موضوع الدراسة تم اعتماد منهجية حديثة وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع -The auto(ARDL (Regressive Distributed والتي طورها pesaran سنة 1997، حيث يتميز هذا النموذج عن غيره انه لايشترط درجة التكامل نفسها للمتغيرات. أي انه يمكن إجراء الاختبارات بغض النظر عما إذا كانت السالسل مستقرة عند مستوى I0أو مستقرة عند الفرق الأول أو مزيج من الاثنين معا .

إن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج ARDLيعطي أفضل النتائج للمعلمات طويلة الأجل ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتقدير المعلمات في المديين الطويل والقصير، ولتحديد فترات الإبطاء طول فترة الإبطاء الموزعة n يتم استخدام المعيارين SCو.AIC

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

المطلب الأول: نتائج اختبار التكامل المشترك

-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة
تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة لمعرفة ما إذا كانت مستقرة أم لا، وسوف نعتمد على
اختبار فيلبس وبيرون واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة(أي استقرار السلاسل
الزمنية)، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الوحدة.

جدول(11) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	بثابث	بقاطع وثابت	-	بثابت	بقاطع وثابت	-
Expor	-1.349 (0.594)	-2.019 (0.568)	0.064 (0.696)	-4.837 (0.005)	-4.7206 (0.003)	-4.8401 (0.000)
Impor	-0.8813 (0.7811)	-1.4341 (0.831)	0.267 (0.757)	-3.823 (0.006)	-3.796 (0.034)	-3.683 (0.006)
Invest	-2.255 (0.192)	-2.137 (0.506)	-1.271 (0.183)	-8.248 (0.000)	-8.257 (0.000)	-8.388 (0.000)

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

من خلال الأخذ بالقيم الاحتمالية نلاحظ أن المتغيرات الثلاثة سجلت احتمالية أكبر من 0.05 في الحالات الثالثة مما يفيد بوجود جذر الوحدة وعدم استقرار سلاسل المتغيرات عند المستوى.

أما عند الفرق الأول فقد كانت الاحتمالية أقل من 0.05 مما يعني غياب جذر الوحدة واستقرار سلاسل المتغيرات عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من نفس الدرجة

النموذج الأول: دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

1- تحديد النموذج المناسب

يتم تحديد النموذج اليا من خلال الأخذ بأكبر فترات الابطاء واختيار التي تحقق أقل المعايير الاحصائية AIC الشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل(02) اختيار النموذج المناسب

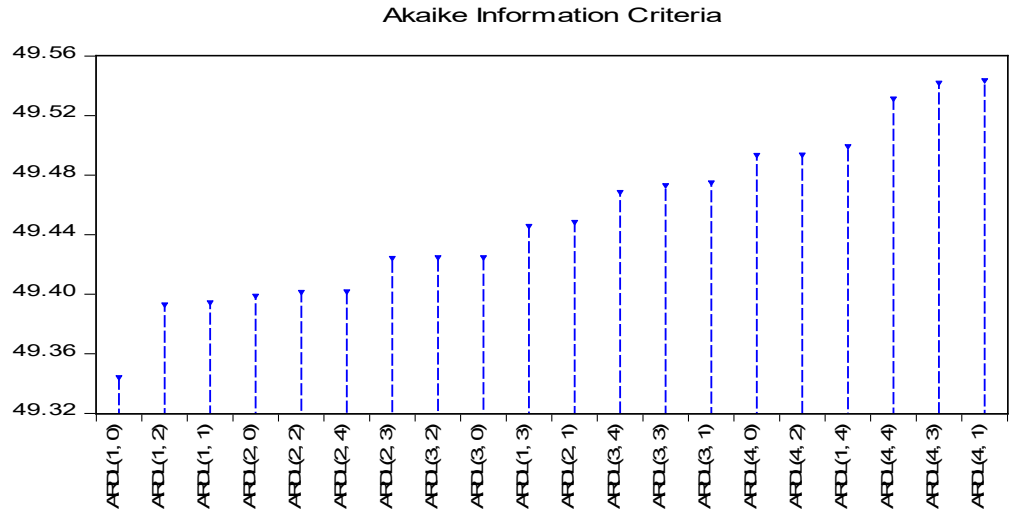

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النموذج ARDL(1.0) هو الذي حقق أقل المعايير الاحصائية

2- تحديد نتائج نموذج ardl

يتم تقدير نموذج وفق المعادلة التالية:

EXPOR = C(1)*EXPOR(-1) + C(2)*INVEST + C(3)

النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول(03) نتائج نموذج للمتغير التابع الصادرات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXPOR(-1)	0.721874	0.123400	5.849858	0.0000
INVEST	5.995980	3.254199	1.842536	0.0756
C	5.75E+09	3.82E+09	1.506139	0.1428

R-squared	0.776667	Mean dependent var	3.81E+10
Adjusted R-squared	0.761265	S.D. dependent var	2.33E+10
S.E. of regression	1.14E+10	Akaike info criterion	49.23791
Sum squared resid	3.76E+21	Schwarz criterion	49.37532

	-784.8066	Hannan-Quinn criter.	-49.28346
Log likelihood	50.42560	Durbin-Watson stat	1.651889
F-statistic	0.000000		
Prob(F-statistic)			

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

اختبار معنوية المعلمات :يتم اختبار معنوية المعالم يكفي مقارنة الاحتمال المحسوب مع مستوى المعنوية 0.05 لاختيار إحدى الفرضيتين، فإذا كان الاحتمال أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم القائلة بأن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن للمعلمة معنوية إحصائية، والعكس صحيح؛ بحيث نلاحظ أن الثابت ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر احتماليتهما أكبر من 0.05 بقيمة 0.0756 لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، و0.1428 للثابت وبالتالي ليس أهم أثر على الصادرات

بينما احتمالية المتغير التابع المبطأ بفترة كان معنوي موجب أي أن قيم الفترة السابقة تؤثر على القيم الحالية

-Rمعامل التحديد ، وهو مقبول حيث أن قيمة التغير **:**نلاحظ أن معامل التحديد يقدر بـ 0.77 أكثر من النصف أي 77% من تغيرات المتغيرات المستقلة يمكنها تفسير التغيرات التي تحدث على الصادرات في الجزائر، لكن فقط للمتغير التابع نفسه مبطأ بفترة واحدة.

-اختبار Fisher: نتحقق من خلاله باختبار المعنوية الكلية للنموذج ومن خلال الجدول أعلاه لدينا قيمة فيشر 50.42وباحتمال Prob(F-statistic) = 0.000، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على أن كل المعلمات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر، مما يعني أن اختبار فيشر معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5 %

3- تحديد اختبار الحدود:يرتكز اختبار التكامل المشترك بمنهج ARDLعلى اختبار الفرضيتين التاليتين :

$\delta 1 = \delta 2 = 0$:H0 لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين

$\delta i \neq 0$ H1 يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين

وهو عبارة عن اختبار المعنوية المشتركة لمعلمات الأجل الطويل بواسطة اختبار Waldأو

إحصائية اختبار F-statistic، فإذا كانت إحصائية Fالمحسوبة اقل من الحد الأدنى لقيمة F

الجدولية فيتم قبول فرضية العدم أي انه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات ، وإذا كانت قيمة

إحصائية Fالمحسوبة تقع بين قيمة الحد الأدنى وقيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية فان النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قر إذا كانت توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه؛ وفيما يلي نتائج اختبار منهج الحدود:

الشكل (03): اختبار الحدود

Null Hypothesis: No levels relationship

F-Bounds Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	1.981852	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة فيشر (1.98) أقل من الحد الأدنى عند مستوى المعنوية 5%، أي أنه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية بعدم وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر

النموذج الثاني: دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الوادرات

1- تحديد النموذج المناسب

الشكل الموالي يوضح النموذج المختار اليا الأخذ بأكبر فترات الابطاء واختيار التي تحقق أقل المعايير الاحصائية AIC :

شكل (03) اختيار النموذج المناسب الثاني

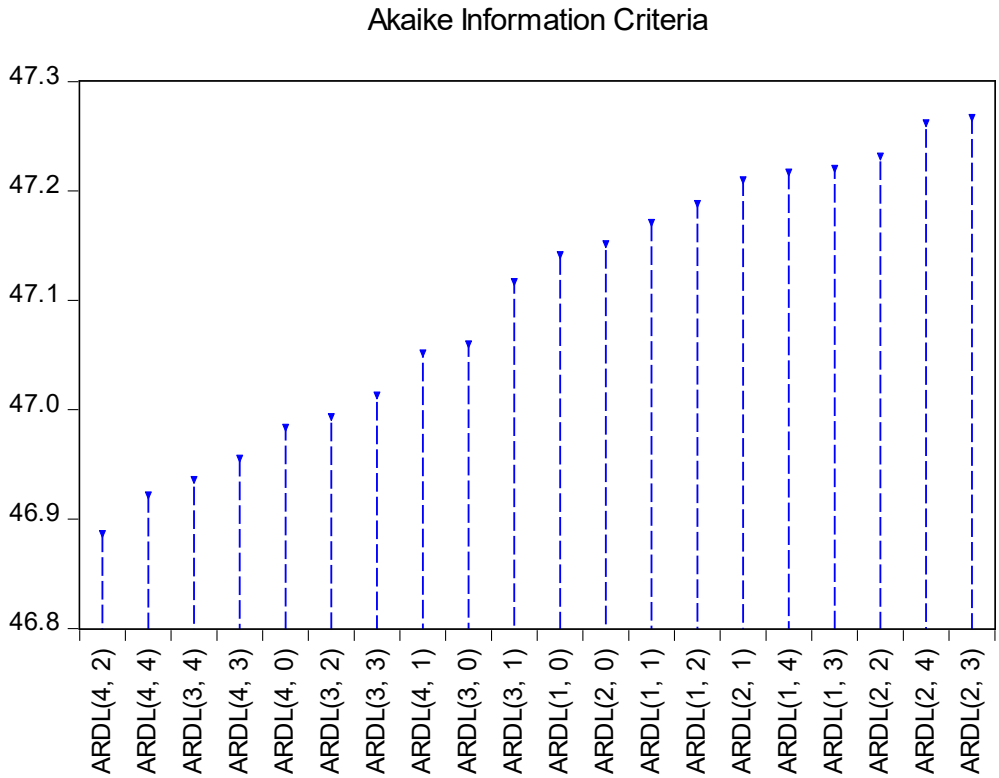

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النموذج ARDL(4.2) هو الذي حقق أقل المعايير الاحصائية

2- تحديد نتائج نموذج ardl

يتم تقدير نموذج وفق المعادلة التالية:

IMPOR = C(1)*IMPOR(-1) + C(2)*IMPOR(-2) + C(3)*IMPOR(-3) + C(4)*IMPOR(-4) + C(5)*INVEST + C(6)*INVEST(-1) + C(7)*INVEST(-2) + C(8) النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول(13) نتائج نموذج للمتغير التابع الواردات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	t-Prob.*
IMPOR(-1)	1.193038	0.184287	6.473827	0.0000
IMPOR(-2)	-0.934389	0.269026	-3.473226	0.0023
IMPOR(-3)	0.937079	0.277649	3.375049	0.0029

IMPOR(-4)	-0.353888	0.176228	-2.008125
INVEST	2.347028	1.075143	2.182990
INVEST(-1)	-0.515456	1.278038	-0.403319
INVEST(-2)	2.924273	1.242517	2.353508
C	1.23E+09	1.31E+09	0.939557
R-squared	0.980822	Mean dependent var	3.56E+10
Adjusted R-squared	0.974429	S.D. dependent var	2.05E+10
S.E. of regression	3.28E+09	Akaike info criterion	46.88693
Sum squared resid	2.25E+20	Schwarz criterion	47.26412
Log likelihood	-671.8605	Hannan-Quinn criter.	47.00506
F-statistic	153.4287	Durbin-Watson stat	2.051807
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

-اختبار معنوية المعلمات : من خلال مقارنة الاحتمال المحسوب مع مستوى المعنوية 0.05 نلاحظ أن احتمالية المتغير التابع المبطأ بفترة الى 4فترات كان معنوي أي أن قيم الفترة السابقة تؤثر على القيم الحالية

بالنسبة لاحتمالية المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر كان احتماليته أقل من 0.05 بقيمة 0.0405 و 0.028 للمتغير المستقل المبطأ بفترتين بمعامل موجب أي أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستؤدي لارتفاع الواردات في الجزائر

بينما **-Rمعامل التحديد** ، كبير ومعنبر حيث **:**نلاحظ أن معامل التحديد يقدر بـ 0.98 أي 98% من تغيرات المتغيرات المستقلة يمكنها تفسير التغيرات التي تحدث على الواردات

-اختبار :**Fisher**يؤكد المعنوية الكلية للنموذج ومن خلال الجدول أعلاه لدينا قيمة فيشر 153.4وباحتمال Prob(F-statistic) = 0.000، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على أن كل المعلمات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر، مما يعني أن اختبار فيشر معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5 %

3- تحديد اختبار الحدود:

فيما يلي نتائج اختبار منهج الحدود للنموذج الثاني:

جدول(14) اختبار الحدود للنموذج الثاني

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.615383	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة فيشر (4.61)أكبر من الحد الأعلى عند مستوى المعنوية 5%، أي أنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

سوف نقوم بتقدير اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ UECM، ينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة، وتتم صياغة نموذج UECM ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ،

جدول(15) تقدير العلاقة في الأجل القصير للنموذج الثاني

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMPOR(-1))	0.351198	0.154209	2.277410	0.0333
D(IMPOR(-2))	-0.583191	0.160167	-3.641145	0.0015
D(IMPOR(-3))	0.353888	0.152877	2.314856	0.0308
D(INVEST)	2.347028	0.933621	2.513897	0.0202
D(INVEST(-1))	-2.924273	1.180033	-2.478127	0.0218
CointEq(-1)*	-0.158159	0.040614	-3.894205	0.0008
R-squared	0.642124	Mean dependent var		1.20E+09
Adjusted R-squared	0.564325	S.D. dependent var		4.74E+09
S.E. of regression	3.13E+09	Akaike info criterion		46.74900
Sum squared resid	2.25E+20	Schwarz criterion		47.03189
Log likelihood	-671.8605	Hannan-Quinn criter.		46.83760
Durbin-Watson stat	2.051807			

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews
على ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ نجد أن معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1% مع أخذ الاشارة السالبة المتوقعة وتعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة مجتمعة كما تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير الى التوازن طويل الأجل، حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.1581) تشير الى أنه بعد كل صدمة في النموذج نتيجة تغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستنحرف قيمة الواردات خلال الفترة القصيرة بـ0.158 عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد
كما نجد أن معلمة الاستثمار الأجنبي في الوقت الحالي كان موجبة معنوية على عكس قيمة معلمة الاستثمار المبطأ بفترة واحدة.

جدول(16) تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVEST	30.07001	7.092867	4.239477	10.0004
C	7.77E+09	7.64E+09	1.017200	20.3206
EC = IMPOR - (30.0700*INVEST + 7771269940.1604)				

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews
باستقراء معلمات معادلة الأجل الطويل نجد أن قيمة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر(30.07) أكبر من القيمة المحسوبة (4.23) كما أن الاحتمالية (0.004) أقلمن مستوى المعنوية ما يفيد بوجود أثر ايجابي معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر بحيث زيادة 1% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي لارتفاع بـ30.07% من قيمة الواردات.

المعايير القياسية :
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها فإننا
نستخدم الاختبارات المناسبة لذلك:

-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

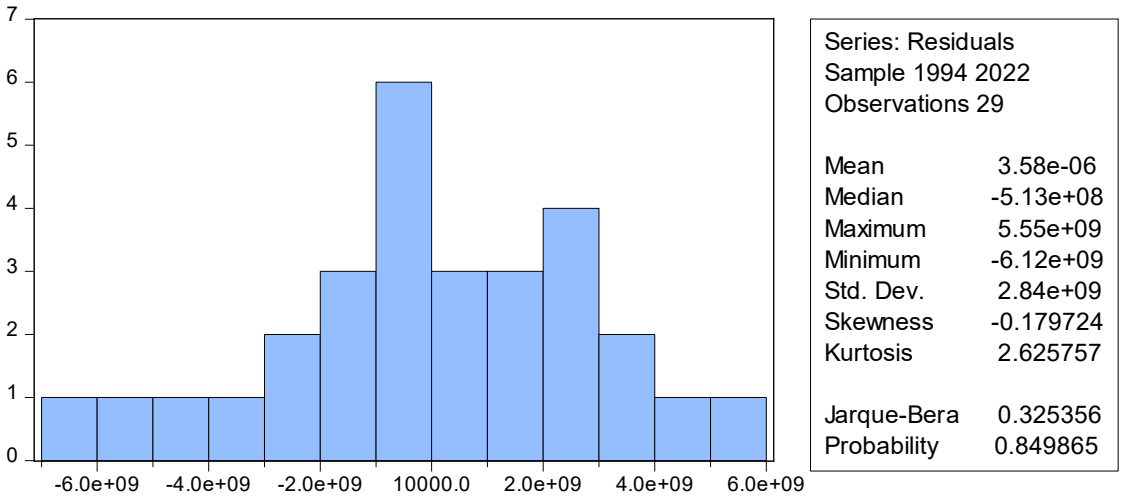

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

نلاحظ أن قيمة إحصائية Jarque-Bera(0.32) واحتماليتها (0.849) أكبر من مستوى معنوي 5%، وبالتالي نقبل فرض العدم ونقول أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic 1.449024	Prob. F(2,19) 0.2596
Obs*R-squared 3.837940	Prob. Chi-Square(2) 0.1468
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	
F-statistic 1.786849	Prob. F(7,21) 0.1431
Obs*R-squared 10.82521	Prob. Chi-Square(7) 0.1464
Scaled explained SS 4.614286	Prob. Chi-Square(7) 0.7069
Ramsey RESET Test	
Value	Probability
t-statistic 0.528282	0.6031
F-statistic 0.279082	0.6031

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

بلغت احتمالية فيشر في اختبار LM Test (0.25) وهي أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي.

للكشف عن ثبات تباين حد الخطأ في النموذج المقدر نستعين باختبار Breusch-Pagan-Godfrey والذي كانت فيه الاحتمالية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ في النموذج المقدر.

من خلال نتائج الاختبارRamsey RESET Test التي تظهر احتمالية تساوي (0.603) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل الشكل الدالي للنموذج قيد الدراسة.

المجموع التراكمي للبواقي CUSUM المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUM of Squares

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUMو cusum of Squaresداخل الحدود

الشكل (05) اختبارات كل من CUSUMوcusum of Squares

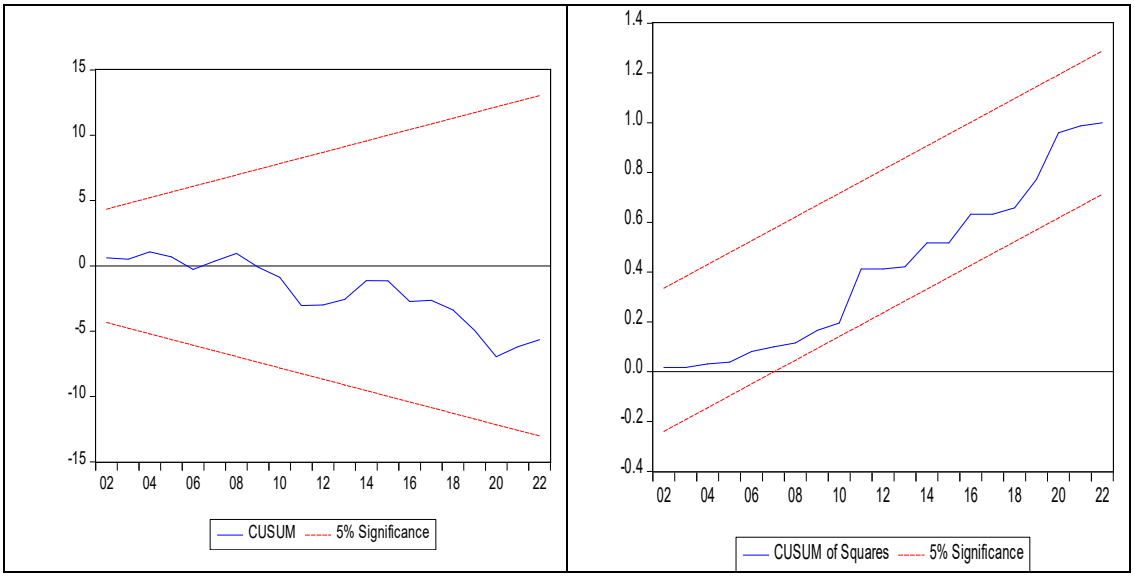

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد برمجية Eviews

نلاحظ من الشكل أعلاه بأن احصائية اختبار CUSUM و cusum of Squares يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني بأن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، كذلك الحال بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ويستدل من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسام في النموذج بين الأجلين القصير والطويل.

المطلب الثاني تحليل نتائج الدراسة.

تهدف الدراسة لتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الصادرات والواردات في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 الى 2022، وبالاعتماد على نموذج ARDL، ومن خلال المرور على مختلف المراحل توصلنا الى ما يلي:

- وجود أثر ذو دلالة احصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الوارادات في الأجل القصير والطويل
- زيادة 1% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي لارتفاع بـ30.07% من قيمة الواردات.
- عدم وجود علاقة توزانية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر
- عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

يعدّ غياب العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر ظاهرة مُحيرة حظيت باهتمامٍ كبيرٍ من قبل الباحثين والخبراء الاقتصاديين. وتشير العديد من الدراسات إلى عدّة تفسيراتٍ اقتصاديةٍ محتملةٍ لهذه الظاهرة، نذكر منها:

1- تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعاتٍ محددة: يتجهز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكلٍ كبيرٍ نحو قطاعاتٍ محددةٍ، أهمها قطاع المحروقات، بينما تُهمل القطاعات الأخرى ذات الإمكانيات التصديرية العالية، مثل الصناعات التحويلية والزراعة.

2- ضعف التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات المحلية:يعاني الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من ضعفٍ في التكامل مع القطاعات المحلية، ممّا يُعيق من مساهمته في تعزيز القاعدة الإنتاجية للصادرات.

3- بيئة الأعمال غير المواتية:تعاني بيئة الأعمال في الجزائر من عدّة معوقاتٍ، مثل البيروقراطية، والفساد، وضعف البنية التحتية، ممّا يُثبط من رغبة الشركات الأجنبية في التوسّع في السوق المحلية وزيادة صادراتها.

4- ضعف الابتكار والتكنولوجيا:يُلاحظ ضعفٌ في الابتكار والتكنولوجيا في العديد من القطاعات الإنتاجية في الجزائر، ممّا يُقلّل من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية ويُعيق من تنمية الصادرات.

5- توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر:تركز الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر على الاستحواذ على الشركات المحلية الموجودة بدلاً من إنشاء مشاريعٍ جديدةٍ، ممّا لا يُساهم بشكلٍ كبيرٍ في زيادة الصادرات.

6- عدم استقرار السياسات الحكومية:يُلاحظ عدم استقرارٍ في السياسات الحكومية المُتعلقة بالاستثمار والتجارة الخارجية، ممّا يُخلق مناخًا من عدم اليقين ويُثبط من حماس المستثمرين الأجانب.

7- ضعف الموارد البشرية المؤهلة:يُعاني سوق العمل الجزائري من نقصٍ في الموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرات والمهارات اللازمة لتلبية متطلبات

الشركات المُصدرة، ممّا يُعيق من نموّ الصادرات.

8- العوامل الخارجية:تلعب العوامل الخارجية، مثل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، دورًا هامًا في تحديد مسار الصادرات الجزائرية، ممّا قد يُفسر ضعف العلاقة بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

من المهمّ الإشارة إلى أنّ هذه التفسيرات ليست مُطلقةً وأنّ العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات قد تختلفُ باختلاف الظروف والفترات الزمنية.

ولذلك، تُطالب العديد من الدراسات بضرورة اتخاذ خطواتٍ جادةٍ من قبل الحكومة الجزائرية لتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات المحلية، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا، وخلق مناخٍ من الاستقرار في السياسات الحكومية، وتطوير الموارد البشرية، ممّا قد يُساهم في تعزيز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر.

خـــــاتمة

شكلت ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا لكثير من الأبحاث والدراسات التي عنت بتأصيل الظاهرة، وتحديد مختلف جذورها وأبعادها. وتعتبر هذه الظاهرة من أهم ظواهر رؤوس الأموال التي شهدت تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، والتي ساهمت في موجة العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل. فأصبح الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما وفي الدول النامية بشكل خاص. فقد تساقطت الحواجز الواحدة تلو الأخرى أمام تقدم الشركات المتعددة الجنسية، وفي المقابل لم تترك الحالة الإقتصادية والمالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح إقتصاداتها للإستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر للتمويل وتنمية الإقتصاد المحلي من خلال ترقية التجارة الخارجية.

والسبب في ذلك يرجع إلى تصاعد أزمة المديونية الخارجية مع مطلع الثمانينات، وما صاحبها من تعثر في السداد واهتزاز الثقة الدولية، وارتفاع تكلفة الإقتراض الخارجي من حيث سعر الفائدة وفترة السداد، ومدة القرض والضمانات اللازمة.

وباعتبار الجزائر مصر المملكة السعودية والإمارات العربية من الدول التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال ترقية التجارة الخارجية واكتساب حصة في السوق الدولية، فقد عملت على الإنفتاح الخارجي من خلال مفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ودخول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وتوفير المناخ الملائم للإستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 2000م من خلال إدخال العديد من التعديلات على قوانين وتشريعات الإستثمار، بالإضافة إلى توقيع العديد من الإتفاقيات الثنائية وتقديم مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، والقيام بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية والذي كان له الأثر على مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية.

ومن خلال دراستنا للاستثمار الاجنبي المباشر و أثره على التجارة الخارجية الجزائرية ، بينت النتائج أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للتجارة الخارجية حيث نجد أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية للجزائر يكون إيجابيا.

وبناء على ما تقدم يمكن لنا الخروج بالنتائج التالية:

ان سبب اختلاف وتنوع النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الخارجية راجع الى الاختلافات في التفكير بين المدارس الاقتصادية، حيث أن الجانب السلبي لهذه النظريات هو أن كل نظرية تعتمد على النظريات السابقة لها، فإننا نحاول التأكيد على ما تتجاهله، لذلك نؤكد صحة الفرضية الأولى.

توجد علاقة تكاملية طردية) بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية الجزائرية ومنه نؤكد صحة الفرضية الثانية.

ان قوة العلاقة التي تجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الجزائر هي علاقة قوية متينة حيث أن لكلاهما أثر إيجابي على الأخر خلال فترة الدراسة ، ومنه نؤكد صحة الفرضية الثالثة.

. تؤثر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية الجزائرية تأثيرا ايجابيا و بشكل قوي ، وهو ما تثبته صحة الفرضية الرئيسية

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل اليها يمكن طرح التوصيات التالية:

إعطاء الأولوية لقطاع الخدمات في النشاطات و البرامج الهادفة الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

• العمل على تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي من خلال تنويع الصادرات خارج المحروقات، والتخلص من الاعتماد المفرط على الخارج وتوجيه الفوائض المالية مع متطلبات النمو

الاقتصادي و العمل على تنويع و تطوير القطاعات الانتاجية لتلبية الطلب المحلي بالإضافة الى دعم قطاع الزراعة.

. الاهتمام بدعم الاستقرار الاقتصادي و ذلك من خلال السيطرة على معدلات التضخم و أسعار الصرف و بالتالي الزيادة في حالة اليقين مما يؤدي الى سهولة اتخاذ القرارات الاستثمارية.

• ضرورة الاهتمام بالخدمات اللازمة والمكملة للتجارة الخارجية كالمواصلات والاتصالات والخدمات المالية وتقديم التسهيلات للمصدرين والمستوردين على حد سواء.

• تطوير القطاع المالي و المصرفي من خلال إعادة هيكلته على أسس اقتصادية لأن تطوير هذا القطاع يساهم في رفع معدلات الادخار ، و بالتالي عند تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على رفع قيمة الاستثمار المحلي ومن ثم ترقية التجارة الخارجية و بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

المراجع باللغة العربية

1.الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005

2.الحبيب زوال، تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، 2004

3.أحمد عبد الرحمان يسري، إيمان محمد زكي، "الإقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007

4.الزين منصوري، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012

5.أمجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996

6.أيمن النحرواي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009

7.جمال الدين لعويسات العلاقة الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2000،

8.حسام علي داوود وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002،

9.حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996 ،

10.حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996،

11.خالد محمد السواعي، "التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها"، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010،

12.د. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، 2009 ،

13.رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2000 ،

14.رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ،ص 16

15.رضا عبد السلام، "العلاقات الإقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2010

16.سعد خلف عبد الوهاب البذاري، العولمة في الميزان الاسلامي، دار السراء، الاردن، 2004

17.سامي خليل، الاقتصاد الدولي دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001 ،

18.سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1993 ،

19.عادل أحمد حشيش : أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2002 ،

20.عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الإقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000،

21.عبد الرحمن يسري و آخرون، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ،

22.علي عبد القادر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، قضايا التنمية في الاقطار العربية، مجلة الباحث، العدد 31،

23.عوض، التجارة الدولية نظريات و سياسات دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004،

24.فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،

25. فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالاسكندرية، الطبعة الثالثة، مصر، 1997،

26.كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1987،

27.مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006 ،

28.محمد احمد ألسريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية، الطبعة الأولى، 2009 ،

29.محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 ،

30.محمد عبد الحميد محمد شهاب ، أثر الانضمام إلى منظمات التجارة العالمية في زيادة التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مقالات الاقتصادية ، كلية العلوم الادارية ، الرياض، السعودية ، العدد 66، 2013،

31.محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2005،

32.المحمد عبد العزيز وآخرون، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة،

33.محمد عبد المنعم غفر وآخرون، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى ، 1999،

:المذكرات والاطروحات.

1. بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وافقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تلمسان، 2007،

2. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة لتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه ،(غير منشورة) . جامعة الجزائر، 2006،

3. حفيظة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي، "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2011-2012

4. عبد الرشيد ديب-"تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-2002-2003-

5. علي مطاي، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2016/2015،

6. كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستير، تلمسان، ص 2011،

7. لخضر مداني- "تطورات سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي"-رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع تحليل اقتصادي-غير منشورة-جامعة الجزائر-2006/2005 ،

8. وجود مداني الخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006،

ثالثا : المجلات.

1. براكاش لونجاني، و عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38 العدد 2، جوان 2001،

.2 صائب حسن مهدي، الاستثمار الاجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 11، العدد، 2009،

.3 عطا الله وراد خليل، دور التنافسية في دعم قرارات إقتصاد المعرفة والتنمية الإقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس "إقتصاد المعرفة والتنمية الإقتصادية"، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 28-27 أفريل، 2005

.4 فلة عاشور- "انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية"-مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة-العدد الرابع والعشرون2012 ،

.5 قرينات سماعيل، آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر، مجلـة الاقتصاد الجديد، المجلد 14 / العــدد: 01(2023 ، (

.6 منور اوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2،

.7 منور اوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2،

8. يوسف مسعداوي ، تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة عملية سداسية محكمة، العدد3، جامعة بسكرة، 2000، ص166.

المراجع باللغة الانجليزية

1. Benachenhou Abdelatif et autres, Du Budget au Marché,

2. D'aprés Attallah Warrad khallil: "Zahlan, B., Science and Technology in the Arab World: Progress Without

3. Hufbaur, G. and Adler, F. "Overseas Manufacture investmenet and the balance of payments" U.S. Treasury department, Washington

4. Robert J. Carbauph, International Economics, USA,2000,

5. UNCTAD, World Investment Report, 2004, Newyork and Geneva